وزارة التجارة والصناعة
Ministry of Commerce and Industry

ANNUAL REPORT 2017

التقرير السنوي ٢٠١٧

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة صاحب السمو أمير دولة الكويت
الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح

"تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري جاذب للاستثمار، يقوم فيه القطاع الخاص بقيادة النشاط الاقتصادي، وتشجع فيه روح المنافسة، وترفع كفاءة الإنتاج في ظل جهاز دولة مؤسسي داعم، وترسخ القيم وتحافظ على الهوية الاجتماعية وتحقق التنمية البشرية والتنمية المتوازنة، وتوفر بنية أساسية ملائمة وتشريعات متطورة وبيئة أعمال مشجعة."

حضرة صاحب السمو ولي عهد دولة الكويت
الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح

"شرف عظيم لنا جميعاً أن نكون جنداً مرابطين لحماية وطننا العزيز، إن هدفنا الأساسي وطن عزيز الجانب، نذود بأرواحنا عن رايته ، حق وواجب علينا أن نشيد بمن يتفانى في أداء واجبه الوطني بكل أمانة وإخلاص."

كلمة سمو رئيس مجلس الوزراء
الشيخ/ جابر المبارك الحمد الصباح

فى ظل التغيرات الاقتصادية العالمية ، وتسارع وتيرة تطوراتها فى شتى المجالات ، وكافة المستويات ، ترنو أعيننا إلى اخواننا القياديين والعاملين فى وزارة التجارة والصناعة، وكلنا ثقة فى قدرتهم على مواكبة هذه التغيرات والتطورات لما فيه مصلحة المواطنين والمقيمين والمستثمرين الأجانب.

إن ثقتنا بالأخوة فى جميع الإدارات والهيئات التابعة لوزارة التجارة والصناعة ، نابعة عن تجربة عقود من الزمن ، خدم بها أبناء الكويت وطنهم على أكمل وجه ، وأسهموا فى تطوير الخدمات والقطاعات التجارية بشكل ملحوظ ، وهم مطالبون بالاستمرار على مثل هذا الجد ، بل والاجتهاد فى تعزيز أكثر من خلال الاستعانة بالتكنولوجيا المتقدمة والخبرات المشهودة فى إنجاز المعاملات، وتجاوز التحديات، وتذليل العقبات، بما يواكب الطموح والآمال .

إن تسهيل الإجراءات التجارية والاهتمام بقطاع الصناعة الوطنية، يحقق رؤية حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى حفظة الله ورعاه بتحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري إقليمي وعالمي ، ويعزز دور الكويت كلاعب مهم فى حركة التجارة الإقليمية العالمية، وتؤكد رؤية الحكومة فى تنويع مصادر الدخل، ودعم الموازنة العامة للدولة بالنشاط التجاري والصناعي.

"إن تسهيل الإجراءات التجارية والاهتمام بقطاع الصناعة الوطنية، يحقق رؤية حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى حفظة الله ورعاه بتحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري إقليمي وعالمي"

ولا يخفى على أحد ما تحققه هذه التسهيلات والخدمات من أثر بالغ فى دعم خطة التنمية، كتيسير إجراءات المواطنين والمقيمين فى العمل التجاري والصناعي ، لا سيما فيما يتعلق بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة والتى تعتبر بداية الطريق للشباب الكويتي، ونواة عملهم لبناء مستقبلهم، والانطلاق إلى الفضاء الإقليمي والعالمي ، شأنهم شأن العديد من النماذج المشرفة التي انطلقت من الكويت وحملت اسمها إلى العالم.

لقد أكدت التقارير العالمية أن الكويت خطت خطوات جليلة وواضحة فى مجال تحسين بيئة الأعمال، وتعزيز التنافسية، وتشجيع الاستثمار ، حيث رصدت التقارير الدولية المهمة الصادرة هذا العام، خاصة فى مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2018 الصادر عن البنك الدولي وكذلك مؤشر قياس القرب من الأداء الأفضل وغيرها ، تحسناً إيجابياً على جميع المستويات.

وختاماً فإنّه يسعدني أن أعرب عن فخري واعتزازي بمنجزات وإسهامات وزارة التجارة والصناعة الكبيرة الواضحة فى دعم خطة التنمية ، ونؤكد دعمنا اللامحدود للسير على خطى ثابتة ومتزنة، للوصول إلى كل ما من شأنه رفع اسم بلادنا الكويت وسمعتها التجارية والصناعية بين دول العالم.

سمو رئيس مجلس الوزراء
الشيخ / جابر المبارك الحمد الصباح

كلمة وزير التجارة والصناعة
السيد / خالد ناصر الروضان

تعمل وزارة التجارة والصناعة على تطوير السياسات والتشريعات واستحداث تشريعات جديدة، وفق أفضل المعايير الدولية ، لبناء اقتصاد حر و تنافسي ، وتطوير القطاعين الصناعي والتجاري، وتنظيم وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وريادة الأعمال الوطنية، ورفع كفاءة الأداء المؤسسي وتمكين القدرات البشرية الكويتية، وزيادة جذب الكويت للاستثمارات الخارجية، وتنمية الصادرات الوطنية ، وتمكين الممارسات التجارية السليمة ، وحماية المستهلك.

وأولت الوزارة تهيئة البيئة لإطلاق المشاريع الصغيرة والمتوسطة اهتماماً كبيراً، لكونها المحفز الرئيسي للابتكار ، ورافداً استراتيجياً مأمولاً وواعدا للاقتصاد الوطني، حيث نجحت الوزارة في إعداد لوائح حديثة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ، ومحفزة للابتكار والإبداع للشباب، مثل لائحة المشاريع متناهية الصغر ، والعربات المتنقلة ، وتنظيم الأسواق والمعارض المؤقتة وغيرها.

كما خطت خطوات واسعة في استحداث قوانين لتأسيس الشركات بأنواعها ، وتطوير قوانين قائمة ، بهدف مواكبة العصر وتحسين بعض التشريعات، وجعل الكويت بيئة جاذبة للاستثمار، بما يسهم في تحقيق رؤية «كويت جديدة 2035»، والوزارة مستمرة بادارة عجلة تطوير هذه التشريعات وفق دراسة للواقع الفعلي المعاصر، حيث تسعى حاليا إلى إقرار قانون الإفلاس، وقانون التعثر المالي، إضافة إلى تعديل قانون الشركات، وقانون جديد لمدققي الحسابات، وقانون تبادل المعلومات.

"مازال أمامنا الكثير من العمل والتحديات المستقبلية، إلاّ أنَّ الحقيقة الراسخة أمام أي تحدٍ، هي أن الكويت تستحق منا الأفضل"

ونجحت الوزارة في إتمام الجزء الأكبر من الأعمال الإدارية المرتبطة ببعض خدماتها، وأطلقت العديد من المشاريع والخدمات الإلكترونية ، التي تدعم جهود الدولة بشأن بناء اقتصاد معرفي، من أبرزها مركز الكويت للأعمال ، الذي نجح في ميكنة الإجراءات الوزارية ، وتقليص الدورة المستندية والمدة الزمنية، وإنهاء أغلب الإجراءات رقمياً «أون لاين»، و طورت إجراءات التراخيص التجارية، إضافة إلى خفض الرسوم.

كما وضعت وزارة التجارة والصناعة على رأس خطتها الإستراتيجية، إعداد الشباب الكويتي للدخول إلى السوق ، عبر بناء قدراتهم الريادية، وضمان وجود منظومة تحفزهم على البدء بشركاتهم الناشئة الخاصة، وتعزيز منظومة المشروعات الصغيرة والمتوسطة والشركات الريادية الناشئة، وتحفيزها ودعمها، وزيادة وعي الشباب وقدراتهم.

وتعمل الوزارة على توفير المناخ الملائم للنمو الصناعي المستدام ، والقائم على تعزيز التنافسية، والتنوع والمعرفة والابتكار ، وتوفير فرص العمل، بما يسهم في توفير احتياجات السوق المحلي، وتنمية الصادرات الصناعية ، وذلك عبر إنشاء المدن الصناعية ، وتوفير القسائم للمشاريع الحرفية، وتهيئة بيئة متكاملة لجذب الشركات العالمية الكبرى ، وتوطين صناعات جديدة.

إنَّ حكومة دولة الكويت بقيادة سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح، حريصة كل الحرص على تنفيذ توجيهات حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح،حفظه الله ورعاه، بتوفير كل ما يدعم تنمية وتطوير الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر الدخل ، وما يُحقق الخير والرفاهية والازدهار لشعب الكويت.

إنني وإذ أعرب عن سروري بوضع هذا التقرير عن إنجازات الوزارة لعام 2017م، فإنني أؤكد أنه مازال أمامنا الكثير من العمل والتحديات المستقبلية، إلاّ أنَّ الحقيقة الراسخة أمام أي تحدٍ، هي أن الكويت تستحق منا الأفضل، وبإذن الله لن ندخر جهداً في سبيل رفعتها وعزتها، وتحقيق الريادة لبلدنا الحبيب على الخارطة التجارية والصناعية العالمية.

وزير التجارة والصناعة
خالد ناصر الروضان

السادة الوزراء المتعاقبون على تولي حقيبة الوزارة

1963 — **السيد/ خليفة خالد الغنيم**
28 يناير

1965 — **الشيخ/ جابر الأحمد الجابر الصباح**
3 يناير

1965 — **الشيخ/ عبد الله الجابر الصباح**
4 ديسمبر

1971 — **السيد/ خالد سليمان العدساني**
2 فبراير

1975 — **السيد/ عبد الوهاب يوسف النفيسي**
9 فبراير

1981 — **السيد/ جاسم خالد المرزوق**
4 مارس

1985 — **الشيخ/ علي الخليفة العذبي الصباح**
3 مارس

1986 — **السيد/ فيصل عبد الرزاق الخالد**
12 يوليو

1990 — **السيد/ ناصر عبد الله الروضان**
20 يونيو

1991 — **السيد/ عبد الله حسن الجار الله**
20 ابريل

1992 — **الدكتور/ عبد الله راشد الهاجري**
17 اكتوبر

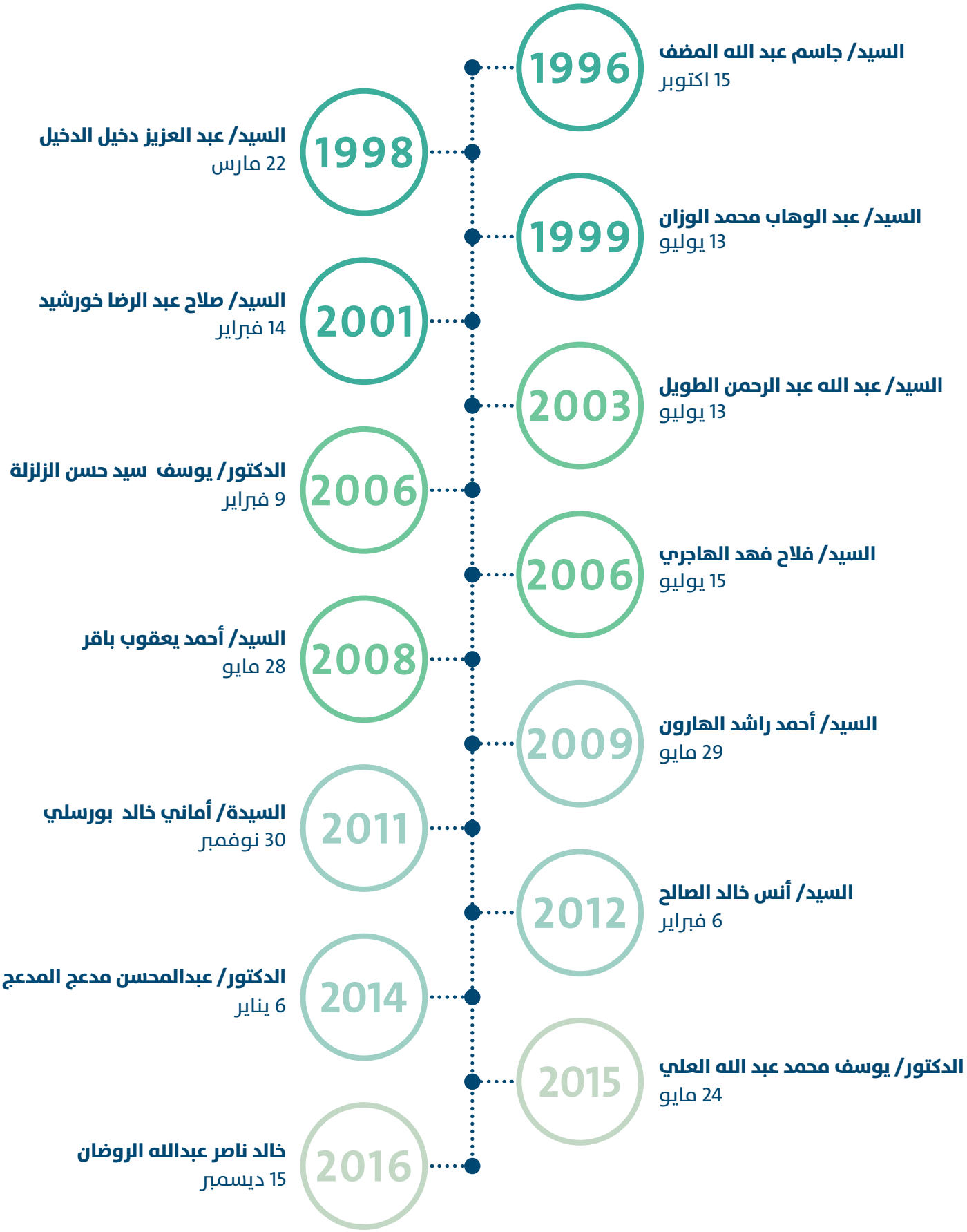
1996
السيد/ جاسم عبد الله المضف
15 اكتوبر
1998
السيد/ عبد العزيز دخيل الدخيل
22 مارس
1999
السيد/ عبد الوهاب محمد الوزان
13 يوليو
2001
السيد/ صلاح عبد الرضا خورشيد
14 فبراير
2003
السيد/ عبد الله عبد الرحمن الطويل
13 يوليو
2006
الدكتور/ يوسف سيد حسن الزلزلة
9 فبراير
2006
السيد/ فلاح فهد الهاجري
15 يوليو
2008
السيد/ أحمد يعقوب باقر
28 مايو
2009
السيد/ أحمد راشد الهارون
29 مايو
2011
السيدة/ أماني خالد بورسلي
30 نوفمبر
2012
السيد/ أنس خالد الصالح
6 فبراير
2014
الدكتور/ عبدالمحسن مدعج المدعج
6 يناير
2015
الدكتور/ يوسف محمد عبد الله العلي
24 مايو
2016
خالد ناصر عبدالله الروضان
15 ديسمبر

رسالة الوزارة و أهدافها

تقوم وزارة التجارة والصناعة على تهيئة بيئة الأعمال التجارية و الصناعية، و العمل على ضمان تدفق السلع والخدمات ، مع تأمين مخزون إستراتيجي بصورة دائمة ومستمرة ،وتسهيل إجراءات العمل التجاري ، و حماية المستهلك ، والتحقق من شروط المنافسة، ومنع الإحتكار والمغالاة فى الأسعار ، والعمل على مطابقة السلع والخدمات للمواصفات القياسية الخليجية العالمية.

تهيئة وتطوير بيئة الأعمال التجارية والصناعية ، وضمان مراقبة المخزون الإستراتيجي للدولة ، والتدفق الطبيعي الدائم للسلع والخدمات، وتبسيط الإجراءات اللازمة بالأعمال التجارية، وصيانة حقوق المستهلكين وحمايتهم، وتحقيق الاشتراطات الضامنة للمنافسة العادلة في القطاع التجاري ، ومنع الاحتكار ومراقبة الأسعار المصطنعة، وتطبيق المقاييس اللازمة على المواد التجارية والخدمية ، وتقنينها بضوابط ولوائح وآليات متطورة.

نبذة عن الوزارة

تعود نشأة وزارة التجارة بدولة الكويت إلى عام 1963، حين تضمن المرسوم الأميري الخاص بالتشكيل الوزاري الصادر في 28 يناير 1963م قرار إنشائها.

وبمقتضى المرسوم الأميري الصادر في 5 ديسمبر 1965م تم تغيير اسم الوزارة إلى (وزارة التجارة والصناعة) وبقيت على هذا الوضع حتى 3 مارس 1985 م ، حيث تم نقل اختصاص التجارة إلى وزارة المالية ، ونقل اختصاص الصناعة إلى وزارة النفط .

وفي 12 أغسطس 1986م ، صدر المرسوم الأميرى بشأن (وزارة التجارة والصناعة)، حيث تم بموجبه تحديد أهداف واختصاصات الوزارة بصورة كاملة.

وفي 21 يوليو 2015 م ، صدر المرسوم الأميري رقم 191 لسنة 2015 بشأن تنظيم وزارة التجارة والصناعة ، والذي نص على : "تتولى الوزارة دعم النشاطات التجارية والاقتصادية والإشراف عليها وتوفير السلع والمواد والخدمات، وهذا المرسوم يلغي المرسوم السابق الصادر في سنة 1986 م"

وحدَّد المرسوم الأميري في 15 يوليو 2015 م ، أهداف الوزارة على النحو التالي:-

"تتولى وزارة التجارة والصناعة دعم النشاطات التجارية والاقتصادية والإشراف عليها وتوفير السلع والمواد والخدمات".

وفي 9 سبتمبر 1996م ، صدر مرسوم أميري بإصدار قانون رقم 56 لسنة 1996م ، بشأن إصدار قانون الصناعة الذي تم بموجبه فصل قطاع الصناعة (الهيئة العامة للصناعة) عن التجارة لتظل تحت إشراف وزير التجارة. كما تم تعديل الهيكل التنظيمى للوزارة بالقرار الوزاري رقم (147/1997). وفى نطاق الجهود المبذولة لمتابعة تعديل مسار الوزارة لتنفيذ مهامها واختصاصاتها بالشكل المأمول ، لتتماشى مع توجهات الدولة فى تنشيط الوضع الاقتصادي، فقد تمت مراجعة الهيكل التنظيمي، وتعديل كافة وحداته التنظيمية، حيث صدر آخر قرار وزاري حمل الرقم (152/2011) بالتنظيم الجديد بتاريخ (31/03/2011). وتعمل الوزارة من خلال مجموعة من القوانين والمراسيم التي تمثل الإطار القانوني العام ، الذي تمارس الوزارة اختصاصاتها على ضوئه.

حدَّد المرسوم الأميري اختصاصات وزارة التجارة والصناعة كما جاءت بتاريخ 15 يوليو 2015

تنظيم أوجه النشاط التجاري الداخلي والخارجي ، وإقامة المعارض المحلية والخارجية والمشاركة في المعارض الأجنبية.

الإشراف على الشركات والمحلات التجارية وأعمال التسجيل التجاري، وفق لأحكام القوانين واللوائح.

التوعية والإشراف على حماية المستهلك ومكافحة الغش التجاري.

العمل على دعم وتوفير السلع والمواد الأساسية بالأسعار المناسبة ، وضمان توافرها للدولة.

تنمية المنتجات الوطنية ، وتعزيز وترويج الصادرات الكويتية في الأسواق الخارجية والصناعية مع الدول والمنظمات العربية والأجنبية.

الإشراف على الإتجار في السلع والخدمات والأعمال الحرفية ، وتحديد أسعار بعضها من خلال دراستها وإجراء المقارنات بين أسعارها ، لضمان استقرار الأسعار ، وخاصة الغذائية منها.

الإشراف على أنشطة الدعم والتموين ، واتخاذ الإجراءات التنفيذية لهذه الأنشطة، حسب السياسات العامة للدولة.

إصدار ومراقبة التراخيص التجارية.

الإشراف على الوكالات التجارية وأعمال الاستيراد.

الترخيص في المناطق الحرة، وفقاً لأحكام القانون رقم 26 لسنة 1995م المشار إليه.

الإشراف على تجارة و صناعة واستيراد المعادن الثمينة ومشغولاتها، والأحجار ذات القيمة.

الإشراف على أنشطة التسويق العقاري.

الإشراف والرقابة على شركات التأمين والوكلاء والوسطاء، ومؤسسات الصرافة وسماسرة العقارات ، بالتنسيق مع الجهات الرقابية الأخرى المختصة.

متابعة تطبيق وتفعيل الاتفاقيات الدولية المنضمة لها دولة الكويت، المتعلقة بالتجارة العالمية والإقليمية والمحلية، وبمنع الجرائم الاقتصادية والمالية ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

المحتويات

1. **قيادات وزارة التجارة والصناعة** 18
2. **الهيكل التنظيمي لوزارة التجارة والصناعة** 21
3. **الملخص الإستراتيجي لوزارة التجارة والصناعة** 22
4. **الملخص التنفيذي للتقرير السنوي لوزارة التجارة والصناعة** 24
   - **أولاً**: إصلاح القدرات المؤسسية 25
   - **ثانياً**: تطوير بيئة الأعمال وتحفيزها 34
   - **ثالثاً**: تشجيع المشروعات الصغيرة وفتح الأسواق 44
5. **إحصائيات عامة لوزارة التجارة والصناعة** 46
6. **ملخص الحساب الختامي لوزارة التجارة والصناعة** 56
7. **بيانات الاتصال** 60

قيادات الوزارة

الدكتور/ خالد علي الفاضل
وكيل وزارة التجارة والصناعة

السيد/ أحمد مشاري الفارس
الوكيل المساعد لشؤون الشركات والتراخيص التجارية

الدكتور/ عبد الله صالح العويصي
الوكيل المساعد لشؤون الدعم الفني والتخطيط

السيد/ عيد خليف الرشيدي
الوكيل المساعد لشؤون الرقابة وحماية المستهلك

الدكتور / محمد مشبب الجلال

الوكيل المساعد للشؤون القانونية

السيد/ محمد منصور العنزي

الوكيل المساعد للشؤون الفنية وتنمية التجارة

الشيخ/ نمر فهد المالك الصباح

الوكيل المساعد لشؤون المنظمات الدولية والتجارة الخارجية

السيد/ يوسف هداد الحسيني

الوكيل المساعد للشؤون المالية الإدارية

هيكل وزارة التجارة والصناعة

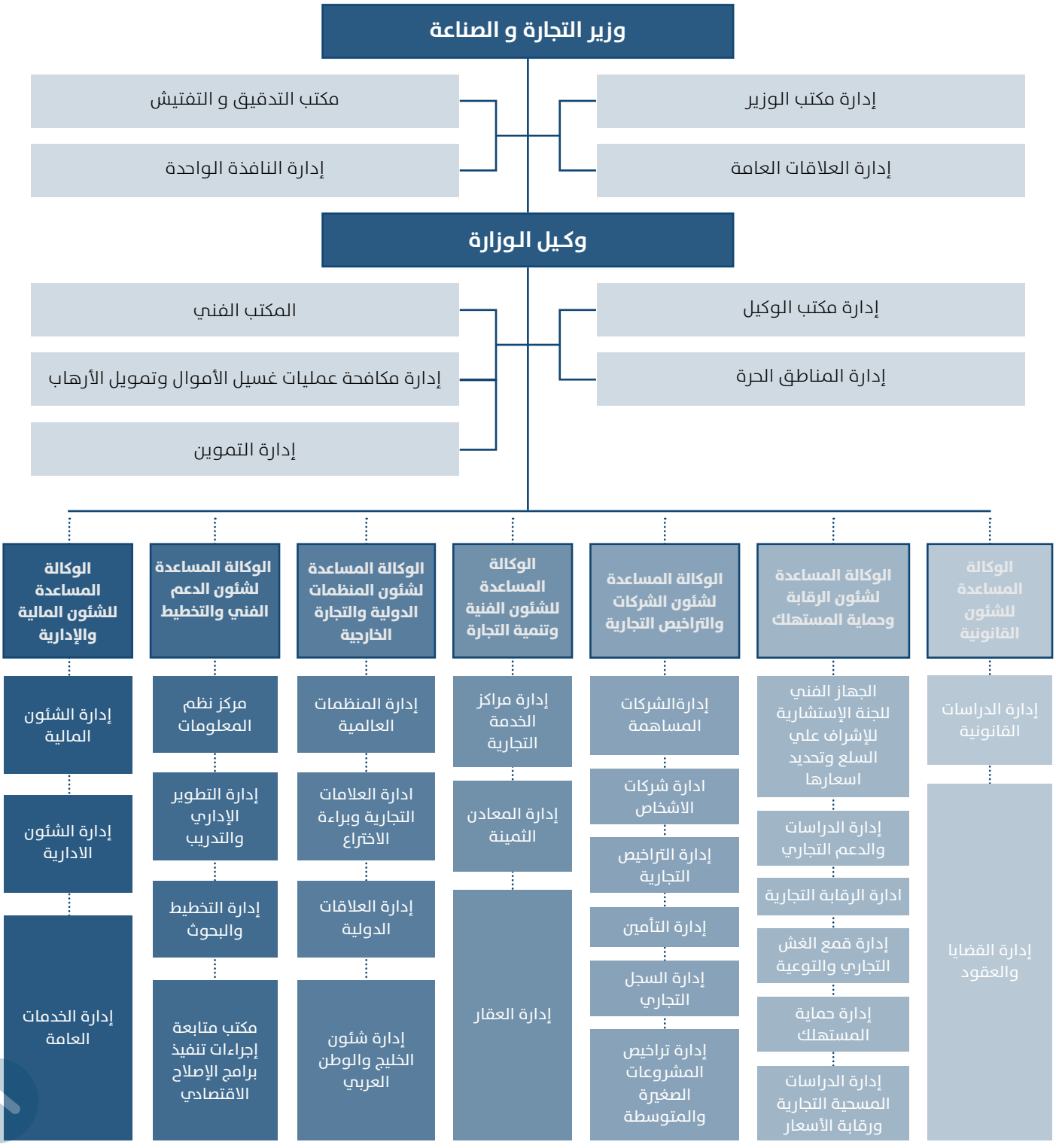

الملخص الإستراتيجي

تسعى حكومة دولة الكويت لتقود التحول القادم للاقتصاد الكويتي، ضمن إطار رؤية – كويت جديدة -2035 ، ووفق البرنامج الوطني للاستدامة المالية والاقتصادية، ولا يمكن تصور أن يحدث هذا التحول دون تطوير نموذج بديل تحقّق من خلاله التجارة والصناعة تنمية اقتصادية مأمولة، وتنوعاً اقتصادياً يبتعد عن النفط كمصدر دخل وحيد، ووظائف جديدة، وحراكاً اقتصادياً يساهم في تمكين الشباب الكويتي اقتصادياً.

ومنذ تشكيل مجلس الوزراء في ديسمبر 2016، بدأت وزارة التجارة والصناعة عملية تخطيط استراتيجي، بدعمٍ من سمو أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، وبتوجيه من سمو رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح.

ولتحقيق رؤية تكاملية ، تم إشراك كبار القياديين في الوزارة ورؤساء الهيئات، وتمت استشارة الأطراف المعنية الحكومية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والوكالات الدولية، ورواد الأعمال الشباب، وخبراء القطاعات في إعداد هذه الإستراتيجية.

وتقوم الإستراتيجية المستقبلية للتجارة والصناعة في الكويت على الأصول والميزات التنافسية، بالإضافة إلى خطط وزارة التجارة والصناعة والإستراتيجيات الحالية للهيئات التابعة، مثل هيئة تشجيع الاستثمار المباشر، والهيئة العامة للصناعة، والصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وجهاز حماية المنافسة، وهيئة أسواق المال.

وتطمح هذه الإستراتيجية إلى ضمان العمل بشكل متكامل ومتناسق بين وزارة التجارة والصناعة وكل الهيئات المختصة، للمساهمة في خلق اقتصادٍ ابتكاري شامل ومرن، يتماشى مع اهداف «كويت جديدة 2035»، ويساهم في عملية «تنويع الاقتصاد بعيدًا عن النفط» وتمكين المواطن لتحقيق الاستقلال والرفاه الاقتصادي المنشود.

إنَّ بناء منظومة ابتكارية وتمكينية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والاستثمار في الصناعات الإستراتيجية الجديدة في الكويت، يعد من المكونات الجوهرية لتعزيز التنوع الاقتصادي طويل الأمد، ولزيادة توظيف الأجيال الجديدة من الكويتيين في القطاع الخاص.

وتستهدف هذه الإستراتيجية مواجهة التحديات العالمية والإقليمية والمحلية، وتقليل اثر المخاطر القادمة، والسعي وراء الفرص في عالمٍ سريع التغير، ومستقبلٍ لا يمكن التنبؤ به. حيث تتضمن هذه الإستراتيجية اقتراح خارطة طريق تساعد وزارة التجارة والصناعة بدرجةٍ كبيرة في تنمية اقتصاد الكويت، وتحقيق العدالة الاجتماعية ، عن طريق الحلول السياسية والإصلاحات التشريعية والمبادرات الإبداعية، بهدف خلق الاستقلال الاقتصادي للمواطن وتمكينه بعيداً، عن الاعتماد الكلي على الدولة.

تقوم الإستراتيجية على المبادئ الثلاثة التالية للتنمية الاقتصادية:

الابتكار	الإشراك	المرونة

الابتكار: ضمن التحولات الاقتصادية العالمية المدفوعة بالتكنولوجيا، يمكن للكويت استغلال أصولها وميزاتها التنافسية لأقصى حد، لتكون مركزًا لأعمال التجارة الإلكترونية والقطاعات الصناعية الإستراتيجية الجديدة، وذلك من خلال تهيئة المناخ الإيجابي لدعم مختلف الفئات المهنية من داخل و خارج الوزارة على تحويل أفكارهم إلى نتائج تطبيقية تخدم استراتيجية الوزارة و تنافسية الدولة.

الإشراك: يجب إعداد الشباب الكويتي للدخول في السوق، عبر بناء قدراتهم الريادية ، وضمان وجود منظومة تمكينية تحفزهم على البدء بشركاتهم الناشئة الخاصة، كما تضمن هذه المنظومة التحاقهم بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة سريعة النمو، وتشجيعهم على الانخراط في شراكات إقليمية ودولية مع شركات مماثلة.

المرونة: مع انخفاض أسعار النفط والتغييرات الجيوسياسية في المنطقة، تبرز الكويت كبلد قادر على استيعاب هذه المتغيرات و جاذب للإستثمار بسبب الموقع الجغرافي المميز، والموارد المالية والاستقرار السياسي. حيث تساعد كل هذه العوامل على تحسين صادرات القطاع الخاص للأسواق الجديدة، وتيسير تأسيس الشركات متعددة الجنسيات، التي يمكنها نقل معرفتها إلى الشباب الكويتي.

الملخص التنفيذي للتقرير السنوي

كان العام 2017 مليئاً بالإنجازات، ولعل أهمها إعادة توصيف دور وزارة التجارة والصناعة بشكل يتكامل مع أنشطة مجموعة الهيئات المختصة في دعم الاقتصاد الوطني، وإعادة استلام الوزارة لزمام المبادرة والريادة في تطوير الاقتصاد باتجاه تنويعه وزيادة حجمه، وجعله أكثر قابلية لاستقطاب رؤوس أموال جديدة محلية وعالمية.

تركزت إنجازات العام في ثلاثة محاور رئيسية وهي، إصلاح القدرات المؤسسية للوزارة، وتطوير بيئة الأعمال وتحفيزها، وتشجيع المشروعات الصغيرة وفتح الأسواق.

أولاً: إصلاح القدرات المؤسسية للوزارة

قامت الوزارة بعمل دراسة للقدرات المؤسسية في الوزارة، وتنظيم مجموعة من ورش العمل ، مع قيادات الوزارة ومجموعة من العاملين في الوزارة ، وذلك بهدف تلمس مكامن الضعف في القدرات المؤسسية والتعامل معها، فكانت النتائج كالتالي:

تطوير وتعزيز الموارد البشرية

على ضوء ذلك قامت الوزارة بإتخاذ قرارات سريعة في مجال التعامل مع النقص الشديد في منظومة الموارد البشرية ، سواء من ناحية فراغ عدد كبير من الوظائف الإشرافية الشاغرة ، أو من ناحية قدرات العاملين، وتم إصدار مجموعة من القرارات التي كان أهمها:

1. تعيين مجموعة من الكفاءات الوطنية الشابة من أصحاب الخبرة في الإدارة العاليا لضخ دماء جديدة في الوزارة

2. تسكين 7 مدراء جدد و14 مراقبا و30 رئيس قسم من الوظائف الإشرافية خلال عام 2017 ،بالإضافة إلى تعيين موظفين جدد خلال عام 2017 مما كان لها كبير الأثر في ضخ الدماء الجديدة للوزارة والاستعانة بالخبرات الكويتية، بينما لم يتم تسكين أي وظيفة إشرافية خلال عام 2016، كما أن سياسة تعيين الموظفين الجدد لم تكن بنفس الأثر والكم بالمقارنة في عام 2016.

عدد المعينين الجدد الكويتيين

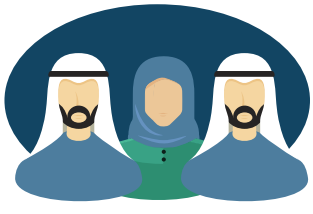

عن العام **2016**

123

عن العام **2017**

237

3. عقدت الوزارة عدداً من الدورات التدريبية للموظفين لتأهيلهم وتكوين خبرات شبابية للاستفادة منها حيث تم عقد عدد 135 دورة خلال عام 2017 وتدريب 370 موظفا من كافة قطاعات الوزارة .

إجمالي عدد الدورات والمتدربين لعام 2017

370

عدد المتدربين

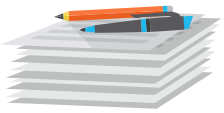

135

عدد الدورات التدريبية

كان توزيعها كالتالي:

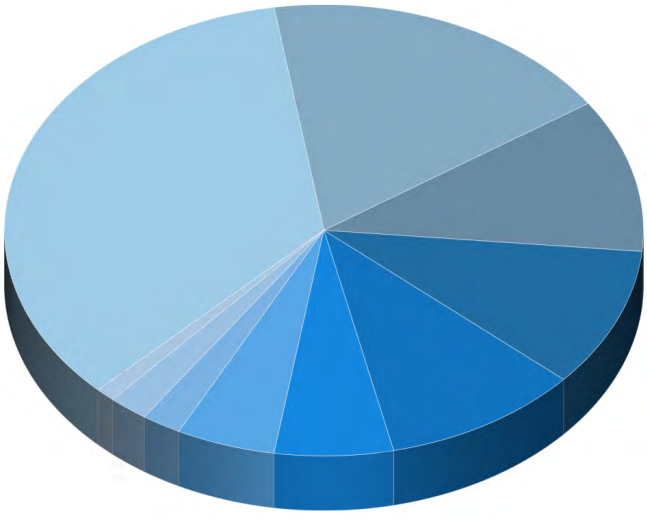

- **35%** الشركات والتراخيص التجارية
- **18%** الفنية والتنمية التجارية
- **11%** الدعم الفني والتخطيط
- **10%** الرقابة وحماية المستهلك
- **10%** المالية والإدارية
- **6%** مكتب الوكيل
- **5%** المنظمات الدولية والتجارة الخارجية
- **2%** مكتب الوزير
- **2%** الشؤون القانونية
- **1%** الوكلاء المساعدون

4. قامت وزارة التجارة والصناعة بتنظيم ورش عمل داخلية لموظفي مكافحة غسيل الأموال لتدريبهم على آلية تطبيق القوانين واللوائح والقرارات الوزارية لزيادة التوعية وتعزيز قدراتهم.

ورش العمل الداخلية لموظفي مكافحة غسيل الأموال

الورش الداخلية		
تاريخ الورشة	المحتوى العلمي	عدد الموظفين
2017/2/8	البرنامج القانوني لموظفي الإدارة الجدد والحاليين	8
2017/3/28	شرح آلية تطبيق نموذج (5) مع موظفي قسم التدقيق وتحليل البيانات المالية	13
2017/11/8	آلية تنفيذ القرار الوزاري 432/2016	40
المجموع		61

عقدت الوزارة ورش عمل مع الجهات النظيرة لها دوليا فعقدت ورش عمل مشتركة بين موظفي إدارة مكافحة غسيل الأموال و الجهات النظيرة في الولايات المتحدة الأمريكية (وزارة الخزانة - مكتب التحقيقات الفيدرالي - مكتب النائب العام الامريكي).

ورش عمل بالتعاون مع القطاع الخاص

- تدريب مراقبي الالتزام من خلال عقد ورش العمل وفق القانون 106 بمشاركة القطاع الخاص.

- عقد ورش عمل بالتعاون مع وزارة الخارجية ومؤسسات المجتمع المدني (الاتحاد الكويتي لوسطاء العقار – الاتحاد الكويتي لتجار الذهب والمجوهرات) ، وذلك لتعزيز قدراتهم وزيادة وعي الموظفين بالقوانين والقرارات الدولية والمشتركة مع مهام عملهم.

ورش العمل الخارجية لموظفي مكافحة غسيل الأموال

المحتوى العلمي	تاريخ الورشة	عدد الموظفين
	2017/2/15	**16**
	2017/5/23	**16**
	2017/10/18	**25**
	2017/3/22	**8**
	2017/9/13	**24**
	2017/11/27	**15**
	2017/12/19	**16**

5. تنظيم ورشة عمل مع قطاع حماية المستهلك في السعودية للاستفادة من خبراتهم في هذا المجال.

6. إعداد دليل المفتش بهدف زيادة وعي المفتشين بدورهم ، وتوحيد مستوى الخدمات المقدمة للجمهور.

تطوير البنية التحتية التكنولوجية

بهدف تحديد احتياجات ميكنة خدمات الوزارة، أظهر المسح الشامل للبنية التحتية التكنولوجية بالتعاون مع الشركة الوطنية لمشاريع التكنولوجيا – شركة حكومية - نقصاً شديداً في البنية التحتية من ناحية ، ونقصاً في النظم المساندة والبرامج والخادمات، من جهة أخرى قامت الوزارة بإعداد متطلبات ميكنة كامل خدمات الوزارة ، كما تم تفعيل مشروع ميكنة خدمات تسجيل العلامات التجارية والملكية الفكرية وربطها مع أنظمة منظمة WIPO ، وذلك بهدف توفير حماية أكبر وأكثر شمولية ومازال العمل جاريا لإطلاق مشروع ميكنة وربط كافة خدمات الوزارة وتطوير قدرات العاملين في قطاع تكنولوجيا المعلومات، بالإضافة إلى تركيب مجموعة من الخدمات الجديدة وتطوير الشبكات والبرامج.

تطوير البنية الإدارية في الوزارة

قامت الوزارة بمراجعة كاملة للإجراءات والسياسات والتأكد من تحديثها طبقا للقرارات والقوانين المنظمة وقامت الوزارة بعمل مسح شامل لكافة الإجراءات وتم البدء بمشروع تحديثها وتطويرها وإعادة توثيقها بهدف تعويض غياب بعض الإجراءات الموثقة أو قِدمها.

اللوائح و القوانين 2017

قرار وزاري رقم (209) لسنة 2017 منظومة تأسيس شركات الأشخاص

حصر تقديم واستقبال وتنفيذ طلبات تأسيس كل أشكال شركات الأشخاص وإصدار التراخيص التجاريةمن خلال النافذة الواحدة.

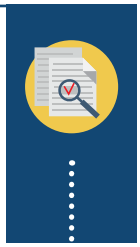

مذكرة إعادة العمل بالرخص الموقوفة والمؤرخ 2017/7/5

والذي أفاد برفع الايقاف عن كافة الرخص الموقوفة لتشجيع المنافسة ومنع احتكار بعض الخدمات والمنتجات.

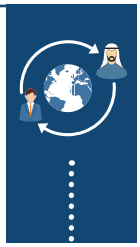

قرار وزاري رقم (565) لسنة 2017 اصدار اللائحة التنفيذية لقانون الوكالات التجارية

وضع الخطوط التفصيلية لتنفيذ القانون الذي ينظم العلاقة ما بين الوكيل والموكل وكبح جماح رفع الأسعار و إصلاح الاقتصاد.

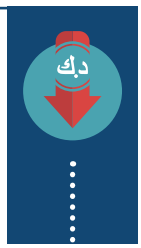

قرار وزاري رقم (15) لسنة 2017 تعديل قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016

إلغاء متطلب حجز رأسمال الشركات ذات مسؤولية محدودة وشركات الشخص الواحد بالإضافة إلى تخفيض الحد الأدنى لرؤوس أموال تلك الشركات.

قرار رقم (694) لسنة 2017 تنظيم آلية عمل المعارض المؤقتة

تنظيم اقامة المعارض تسهيلا لعرض المنتجات وبيعها وللاستفادة من تحديد أماكن المعارض للحد من انتشار بعضها بشكل عشوائي.

القرار رقم (330) لسنة 2017 الترخيص للأعمال الحرة متناهية الصغر

لتسهيل ودعم المشاريع الصغيرة وللسماح بالترخيص للعديد من الأعمال المتناهية الصغر والسماح للعمل بالمنازل دون الحاجة للتقيد بمحل تجاري.

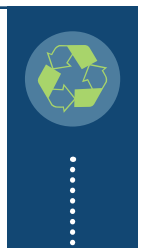

قرار وزاري رقم (609) لسنة 2017 تنظيم عمل الشركات غير الهادفة للربح

وضع الشروط التنظيمية لتأسيس هذه الشركات، وتنظيم آلية عملها.

القرار الوزاري رقم (693) لسنة 2017 تنظيم المركبات التجارية وآليات عملها

السماح للشباب بامتلاك مشروع العربات المتنقلة والذى يعتبر من ضمن المشروعات الناشئة.

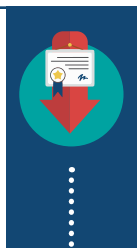

قرار وزاري رقم (220) لسنة 2017 تعديل قرار إصدار اللائحة التنفيذية لقانون تراخيص المحلات

بهدف تخفيض الرسوم الخاصة بإصدار التراخيص وإلغاء متطلب عقد ووصل الايجار.

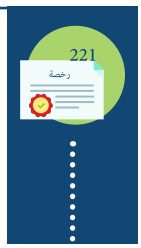

قرار وزاري رقم (333) لسنة 2017 إضافة 221 نشاط

اضافة عددا جديدا من الأنشطة بعدد 221 نشاطا ضمن الدليل الموحد للأنشطة الاقتصادية لدول مجلس التعاون بدول الخليج.

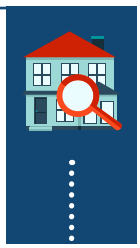

قرار رقم (639) لسنة 2017 تنظيم عمل المعارض العقارية

من القرارات التنظيمية المهمة التى سعت الوزارة لتحقيقها لتنظيم سوق كثرت الشكاوي حوله.

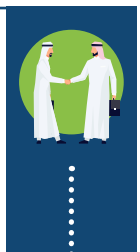

قرار وزاري رقم (598) لسنة 2017 بشأن تعديل بعض احكام اللائحة التنفيذية قانون الشركات (تنظيم عقد الجمعيات العمومية العادية)

السماح للجمعيات العمومية بعقد جمعيتها بالمكان الذى تحدده دون التقيد بعقد الجمعية لعمومية العادية بمقر الوزارة وبالوقت الذي تحدده.

كما تمت دراسة الدورة المستندية لجميع خدمات الوزارة، وإعادة هيكلة العديد من الخدمات بهدف خفض الدورة المستندية للخدمات المقدمة للجمهور، وتقليل وقت وجهد المستهلك في إنجاز المعاملات و تسريع إنجازها للعملاء.

بالإضافة إلى ذلك قامت الوزارة بتوحيد الرسوم المطلوبة لتأسيس الشركات، ليكون دفع الرسوم لمرة واحدة في المعاملة، بدلاً من النظام السابق الذي كان يوزع الرسوم على خطوات المعاملة، بما يسهل العملية ويزيد الشفافية وهي في صدد تطبيق نفس الفلسفة الإدارية على بقية خدمات الوزارة.

حقك
حماية المستهلك
CONSUMER PROTECTION

تطوير الرقابة وحماية المستهلك

رصدت الوزارة «1529» محضراً خلال 2017 مقابل «1395» محضراً في العام الماضي وذلك بارتفاع قدر بحوالي 10% ، كما حررت المراكز الخارجية هذا العام «122» مخالفة للمنشآت التجارية مقابل «904» مخالفات لعام 2016، وذلك بانخفاض ملحوظ قدر بحوالي 87% بسبب صدور قرارات إصلاحية كتخفيض الضمان البنكي للأنشطة التي تتراوح مابين(1000 - 7000) لبعض الأنشطة إلى 1000 دينار لجميع الأنشطة، ما أدى لصدور التراخيص بشكل قانوني، وصدور قرار الأنشطة المنزلية متناهية الصغر وفتح مجالات أخرى في السوق الكويتي ما ساهم في إضعاف وتخفيض عدد المخالفات رغم زيادة الرقابة على الأنشطة التجارية .

رصدت وزارة التجارة والصناعة عدداً من المخالفات وفقا لزيادة الرقابة على تطبيق القوانين حيث قامت بتفعيلها وزيادة الرقابة على الاسواق ما أدى لزيادة نسب المخالفات المرصودة بعدد 1153 مخالفة عن عام2017 بالمقابل 663 لعام 2016 وذلك بزيادة قدرها 74%.

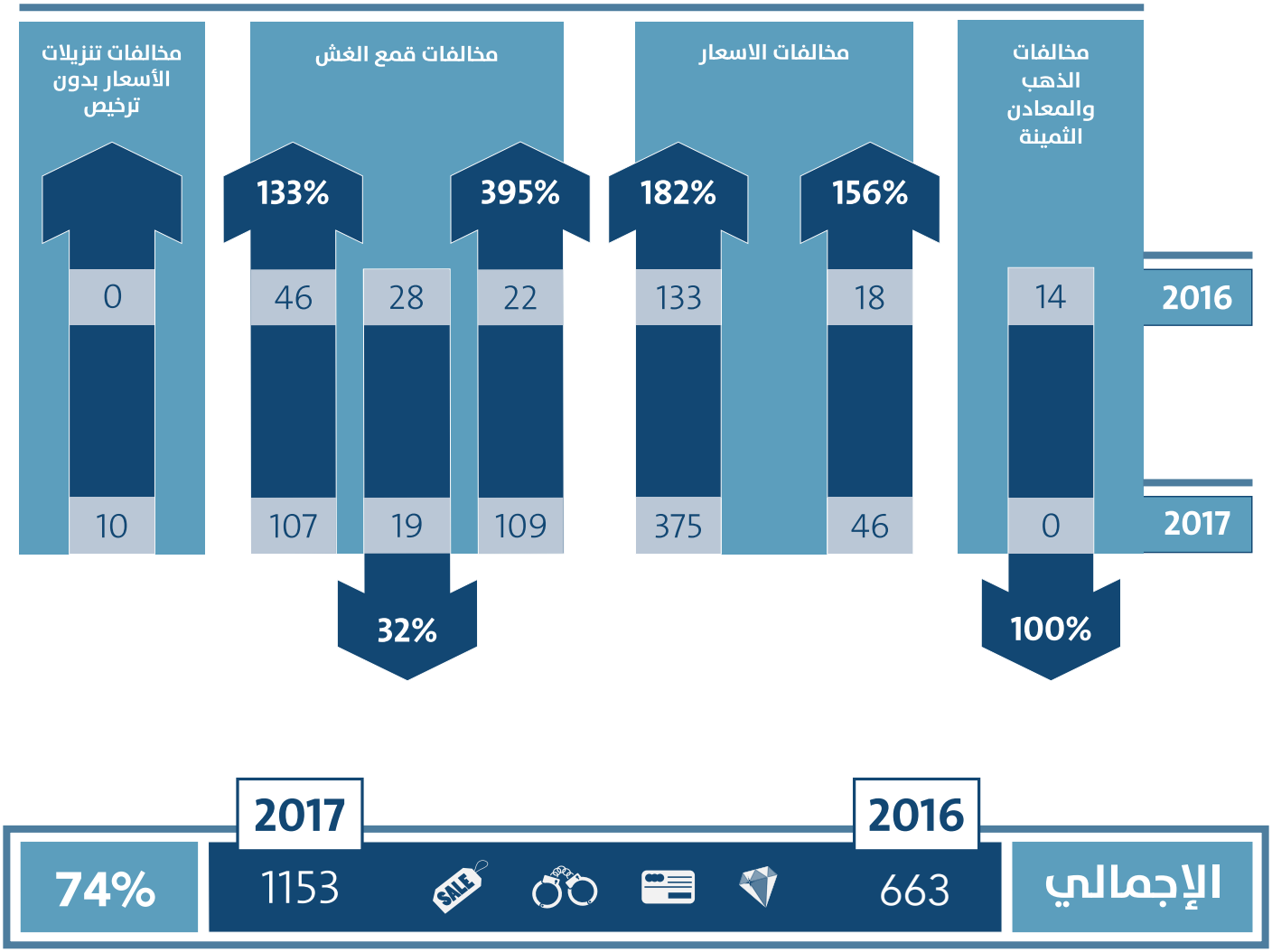

قامت الوزارة بالكشف عن 168 منشأة تمهيدا لتجديد تراخيصها لعام 2017 مقابل 133 منشأة عن عام 2016 وذلك بارتفاع قدر بحوالي 26% .

تم التعاقد مع مجمع الأفنيوز لافتتاح مركز خدمة في المجمع ليكون أكثر قربا من البائع والمشتري في قطاع التجزئة.

ثانياً: تطوير بيئة الأعمال وتحفيزها

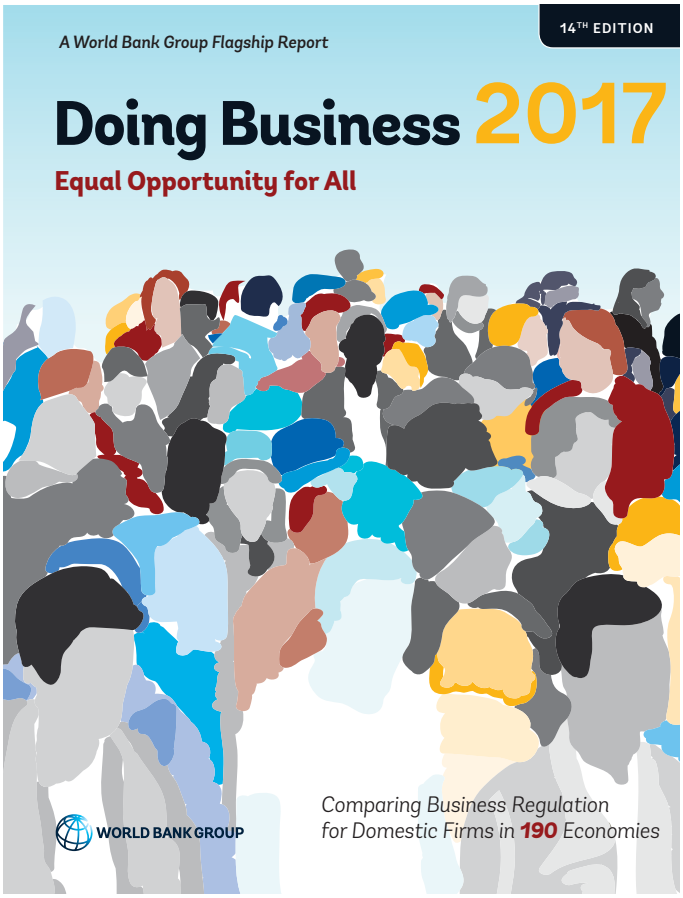

بفضل جهود الوزارة وهيئاتها التابعة والجهات الحكومية المختلفة، تقدمت الكويت 6 نقاط في مؤشر سهولة الأعمال العالمي من 102 إلى 96 كما تقدمت مرتبة الكويت في مؤشر بدء النشاط 24 نقطة من 173 إلى 149، وقد كان لذلك أثر واضح في دفع عجلة التطوير في مختلف المجالات مع تعديل الأهداف المنشودة، حيث تم رفع النتيجة النهائية المستهدفة في خطة تحسين بيئة الأعمال لتكون الكويت في الثلث الأول من المؤشر.

زادت الوزارة أنواع الرخص من 584 إلى 855 رخصة بزيادة قدرها 46٪ ، في الوقت نفسه، ركزت على خفض معدل كلفة بدء النشاط التجاري إلى النصف، وانخفضت المدة المطلوبة للحصول على التراخيص من 61 يوما إلى 3 أيام .

مراكز الخدمة ومركز الكويت للأعمال

تم إطلاق العمل في مركز الكويت للأعمال حيث بدأ منذ مطلع العام باستقبال طلبات تأسيس الشركات ذات المسؤولية المحدودة على وجه الحصر، وقد ازدادت الخدمات المقدمة من خلال مركز الكويت للأعمال لتصل إلى أكثر من 12 خدمة، ومازال العمل متواصلا ليستطيع مركز الكويت للأعمال تقديم كافة الخدمات التي تقدمها الوزارة للجمهور.

كما قامت الوزارة بربط أنظمة مركز الكويت للأعمال مع عدد من الجهات الحكومية وذلك بهدف تسهيل بيئة الأعمال وتقليل المستندات المطلوبة لتأسيس الشركات وإطلاق الأنشطة التجارية، وجار العمل على ربطها مع بقية الجهات بهدف الوصول إلى معاملات إلكترونية متكاملة.

وتوسعت الوزارة في الخدمات المقدمة للمراجعين من خلال منح المراكز التابعة مزيدا من الصلاحيات الخاصة بالقطاع للسعي نحو تحويلها إلى وحدات تنظيمية شاملة.

ووحدت الوزارة الرسوم المطلوبة لتأسيس الشركات، ليكون دفع الرسوم لمرة واحدة في المعاملة، بدلاً من النظام السابق الذي كان يوزع الرسوم على خطوات المعاملة، بما يسهل العملية ويزيد الشفافية.

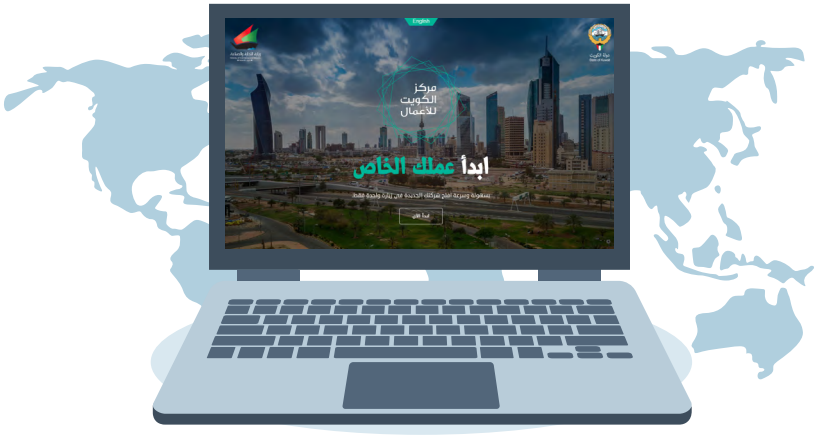

قامت الوزارة بإطلاق المرحلة الأولى من تطوير خدماتها الهاتفية على الرقم 135 ومازال العمل جاريا على زيادة الخطوط وإضافة وسائل للتواصل مع الوزارة على أن يتم الانتهاء من المشروع في العام القادم.

أجرت الوزارة مراجعة شاملة لإجراءات دمغ الذهب، وإعادة هيكلة العمل في الإدارة وتوسيع مركز دمغ الذهب، مما نتج عنه تقليص الوقت المستغرق لدمغ الذهب وتقليل المخاطر على التجار دون التأثير على حماية المستهلك ما أدي إلى زيادة كميات الذهب والفضة وكميات الأحجار ذات القيمة خلال عام 2017 بالمقارنة مع عام 2016.

البيان	الكمية	
	2016	2017
كميات الذهب التي تم دمغها (كيلو جرام)	20,848.327	23,299.779
كميات الفضة التي تم دمغها (كيلو جرام)	1,918.179	1,222.035
كميات الأحجار التي تم دمغها (قطعة)	2,016	2,404
كمية السبائك الذهبية والفضية (كيلو جرام)	6,999.914	10,306.814

إعادة هيكلة اللوائح والقوانين المنظمة للأعمال التجارية

في إيطار جهود الوزارة الرامية إلى إعادة وتواصل الوزارة جهودها في سبيل إعادة هيكلة القوانين المنظمة بهدف توفير بيئة قانونية توازن بين التنظيم والتحفيز، قامت الوزارة بالبدء ببرنامج الاصلاحات التشريعية لتحرير الأسواق وتطوير الإطار القانوني لبيئة الأعمال، وتم الانتهاء من المرحلة الاولى للتعديلات التشريعية المطلوبة (قانون الإفلاس- قانون السجل التجاري- قانون قطاع التأمين- قانون المنافسة- قانون مراقبي الحسابات- قانون تبادل المعلومات)، كما قامت الوزارة وبالتعاون مع لجنة بيئة الأعمال في مجلس الأمة بتعديل بعض مواد قانون الشركات بهدف تسهيل بيئة الأعمال وتقليل تكلفة البدء في المشروع التجاري.

بلغت طلبات شركات الأشخاص 10312 طلباً خلال عام 2017، مقابل 6148 طلباً خلال عام 2016 بارتفاع ملحوظ بلغ حوالي 68% وذلك على النحو التالي :-

نوع الشركة	عدد الرخص الرئيسية 2016	عدد الرخص الرئيسية 2017	التغير%
ذات مسؤولية محدودة	5936	10017	69% ↑
تضامنية	122	203	66% ↑
توصية بسيطة	90	92	2% ↑
الإجمالي	6148	10312	**68%** ↑

نوع الشركة	عدد رخص الفروع 2016	عدد رخص الفروع 2017	التغير%
ذات مسؤولية محدودة	1934	2668	38% ↑
تضامنية	190	279	47% ↑
توصية بسيطة	176	182	3% ↑
الإجمالي	2300	3129	**36%** ↑

قامت الوزارة بتقليص القيود البيروقراطية لعمل الشركات المساهمة، و ألغت متطلب موافقة الوزارة على عقد الجمعيات العمومية دون الإخلال بقدرة الوزارة على حماية صغار المستثمرين، ووقعت مجموعة من مذكرات التفاهم مع الجهات الرقابية على الشركات المختلفة لفك التشابك وتقليل الدورة المستندية.

عدد المعارض العقارية

قامت الوزارة بإعادة تنظيم المعارض العقارية حيث تم إصدار لائحة مختصة بالمعارض العقارية لتنظيم هذا القطاع المهم ذي الخصوصية.

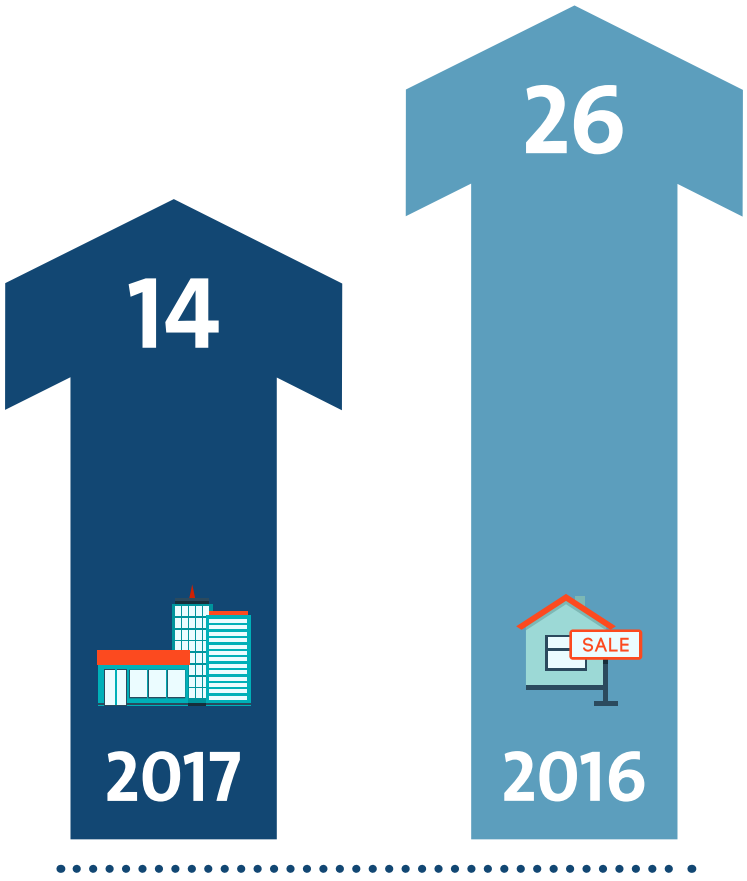

يرجع انخفاض عدد المعارض في2017 عن عام 2016 لوضع ضوابط لتلك المعارض تحكمت في آلية فتح المعرض وتلافى كافة الأخطاء والمشكلات التي كان يتم ممارستها في السابق .

التموين والمخزون الإستراتيجي

أطلقت الوزارة نظام متابعة المخزون السلعي للمواد التموينية بالتعاون مع الشركة الكويتية للتموين ومتابعة المخزون الإستراتيجي والتي أصبحت بين 15 يوما إلى 10 أيام، حيث يقوم النظام بمتابعة دقيقة للمخزون ويساعد في تحليل كميته ، والتأكد من تواجد كميات كافية من المواد التموينية، كما أكملت الوزارة والشركة عملية تسجيل المستفيدين من التموين والربط المباشر مع الهيئة العامة للمعلومات المدنية، بالإضافة إلى الربط المباشر مع بنك الائتمان مما ساهم بشكل كبير في تخفيض إجراءات صرف مواد البناء المدعومة للمواطنين.

المواد التموينية تشتمل على المواد الأساسية + مغذيات وحليب أطفال

إحصائية البطاقات التموينية وعدد الأشخاص المستفيدين وقيمة الدعم

التصنيف		العدد	
		2016	2017
عدد البطاقات التموينية		22,026	225,285
عدد الأشخاص المستفيدين		1,930,346	1,993,284
قيمة الدعم بالدينار الكويتي	المواد التموينية	98,564,457.697	94,272,485.243
	المواد الإنشائية	94,120,441.274	77,503,713.978
إجمالي قيمة الدعم		192,684,898.971	171,776,199.221

العلامات التجارية وحماية الملكية الفكرية

انتهت الوزارة من تسجيل بيانات العلامات التجارية لـ150 ألف ملف ورقي من ملفات العلامات التجارية والتي تحتوي على 800,000 ورقة إلى ملفات إلكترونية و إدخالها في نظام الـ Ipas المعتمد لدى منظمة الملكية الفكرية كما تم أرشفة 143 ألفا ملف في النظام الآلي ذاته من أصل 194975 ملف .

تم استبدال خدمة الدفع النقدي بالدفع عن طريق الكي نت ، وتنفيذ 64,370 معاملة بقيمة تبلغ 3,903,000 دينار كويتي خلال فترة امتدت من شهر يونيو 2017 إلى 2017/12/31 .

العلامات التجارية خلال عام 2017

نوع المعاملة	2017
إيداع علامة تجارية	9327
فحص العلامات التجارية	12763
النشر	5949
تسجيل الشهادات	6163
الإجمالي	34202

التوعية والشفافية

1. شكاوى المستهلكين

قامت الوزارة بتنظيم مجموعة من الحملات الإعلامية الهادفة لتوعية المستهلك بحقوقه بالإضافة إلى إطلاق مجموعة من الحملات لتوعية التجار بحقوق المستهلكين وقواعد البيع في السوق الكويتي ، ما أدى إلى ارتفاع نسبة الوعي لدى المستهلك ما ترتب عليه زيادة عدد الشكاوى التى تعاملت معها الوزارة بنسبته زيادة 55% خلال عام 2017 عن عام 2016، حيث بلغت الشكاوى 3653 شكوى في 2017 مقارنةً بـ 2353 شكوى عام 2016.

إحصائية شكاوى المستهلكين خلال عام 2017 مقارنة بعام 2016

نوع النشاط	إجمالي الشكاوى		
	2016	2017	التغير (%)
كراج وسكراب لتصليح السيارات	523	612	17
تجارة عامة ومقاولات	450	371	(18)
بيع إطارات – ألمنيوم – زجاج – قطع غيار – خراطة	156	389	149
كهرباء وبنشر للسيارات	71	119	68
بيع وتصليح أجهزة كهربائية	291	428	47
أسواق مركزية	103	176	71
بيع ملابس وأحذية	72	132	83
بيع أثاث ومفروشات	100	465	365
خياطة ملابس	84	108	29
بيع مصوغات ذهبية / تصليح	16	24	50
مصبغة	65	120	85
أخرى	422	709	68
الإجمالي	2353	3653	↑ 55

2. الحلقات النقاشية والمؤتمرات الصحفية وورش العمل

قامت وزارة التجارة والصناعة بعقد العديد من المؤتمرات النقاشية والصحفية وعدد من ورش العمل لأخذ الآراء كتعاون مشترك بين الوزارة وبين المستهدفين من اطلاق المشاريع كالشباب و اصحاب المشاريع بحضور المستهلك لاستخراج القرار الصحيح الذى يكفل المساندة من الوزارة لكافة القطاعات المستهدفة التي نتج عنها عدد من القرارات الوزارية

البيان	العدد عن عام 2017
الحلقات النقاشية	5
المؤتمرات الصحفية	12
إجمالي عدد الحاضرين	1250

تم إعداد دليل الأسئلة الشائعة لجميع خدمات الوزارة بهدف توعية جمهور المتعاملين مع الوزارة بحقوقهم، وتسهيل إجرائهم للمعاملات من خلال فهم آليات المعاملة، بالإضافة إلى تقليل الزيارات لمراكز الخدمة لطلب معلومات.

كما قامت الوزارة بزيادة مستوى الشفافية وتبادل المعلومات على المستوى الاحصائي حيث سجلت ارتفاع واضح في عدد الاحصائيات والبيانات التي يتم استقصاؤها بنسبة 47 % حيث وصلت في المراكز الخارجية مثلا إلى «1079» إحصائية لعام 2017 مقابل «732» إحصائية لعام 2016 .

ثالثاً: تشجيع المشروعات الصغيرة وفتح الأسواق

قامت الوزارة بتنظيم مجموعة من اللقاءات، وورش العمل بالتعاون مع مجموعة من الوزارات والهيئات الحكومية وغير الحكومية وذلك للوقوف على أهم التحديات التي تواجه المشاريع الصغيرة في الكويت، وكان أهمها:

1. ورشة عمل بالتعاون مع وزارة الدولة لشؤون الشباب تحت عنوان «عصف ذهني» وشارك فيها أكثر من 300 مبادر ومهتم في المشاريع الصغيرة، وكان أهم نتائجها الخروج بقائمة أولويات لإصلاح بيئة الأعمال في الكويت.

2. ملتقى المشاريع متناهية الصغر وكان من نتائجه اقتراحات بخصوص اللائحة الخاصة بالمشاريع المتناهية الصغر والتى كان لها الأثر في صدور قرار بلائحة التراخيص متناهية الصغر وفتح التراخيص للمشاريع الحرة الصغيرة وإصدارها من خلال الوزارة والتى نحصيها كما يلي :-

عدد التراخيص الحرة متناهية الصغر منذ 2017/8/1 وحتى 2017/12/31

شركات تم تأسيسها

311

طلبات تم تقديمها

195

تراخيص مصدرة

195

3. ملتقى العربات المتنقلة وكان من نتائجه اقتراحات بخصوص لائحة العربات المتنقلة.

4. إنشاء معرض الكويت الدولي **Kuwait Expo** الذي كان له أثر كبير في تشجيع فتح اسواق جديدة وتشجيع المستثمرين خاصة الزيادة الملحوظة في عدد المشاركين في المعرض حيث شارك عدد من الدول العربية والأجنبية بالإضافة إلى الشركات المحلية والأجنبية بزيادة عن العام السابق حيث بلغ عدد المشاركين في المعرض 45,000 ألف مشارك في عام 2017 وعدد 10,000 مشارك في عام 2016 .

	إجمالي عدد الحاضرين	الدول التي شاركت بالمعرض	الشركات المشاركة بالمعرض
العدد عام 2016	10,000	24	80
العدد عام 2017	45,000	30	140

قامت الوزارة بإصدار مجموعة من القرارات التنظيمية بهدف تسهيل عملية دخول الشركات إلى السوق كان من أهمها:

1. إلغاء القيود على غالبية الأنشطة التجارية التي لا تتعارض مع قوانين الدولة.

2. تسهيل عملية إصدار تراخيص الأنشطة الجديدة من خلال إنشاء لجنة دائمة تجتمع أسبوعياً لإصدار الأنواع الجديدة للأنشطة.

3. تخفيض رسوم إنشاء الشركات بهدف تسهيل إنشاء الشركات وتقليل تكلفتها على المبادرين والمشاريع الصغيرة.

4. إصدار عدد من اللوائح (العربات المتنقلة وإعطاء حافز للمسجلين بالباب الخامس- إصدار لائحة التراخيص متناهية الصغر- إصدار لائحة المعارض الموسمية)

الإحصائيات

إحصائيات الشركات

عدد تراخيص الشركات المساهمة الرئيسية والفروع الصادرة خلال عام2017 مقارنة بعام 2016

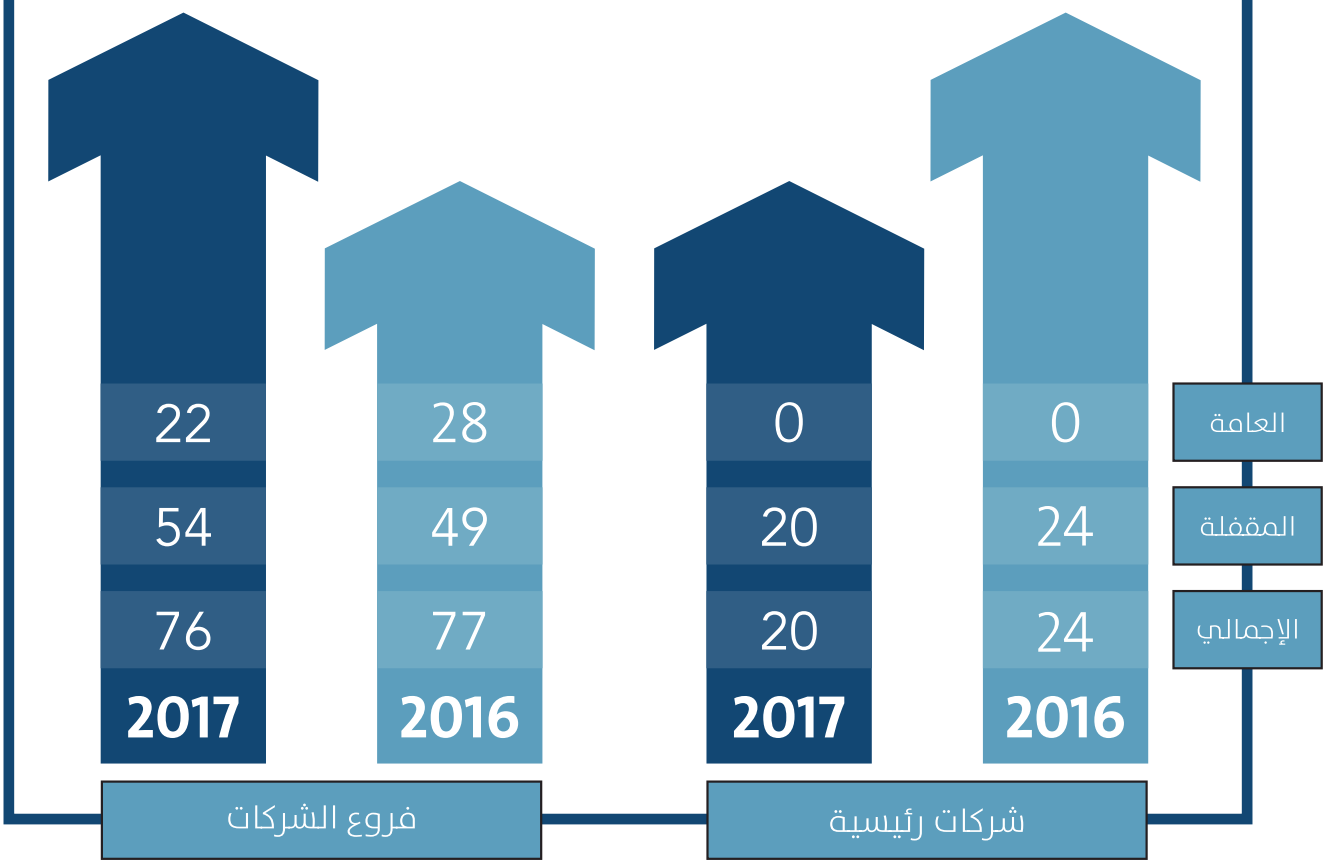

عدد التراخيص التجارية الفردية حسب القطاعات الاقتصادية خلال عام 2017 مقارنة بعام 2016

2016
2017
التغير (%)

الوجبات الغذائية

691
698
1%

المنتجات الحيوانية والنباتية

315
338
7%

المنسوجات والكماليات

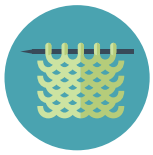

658
773
17%

الأثاث والأجهزة

304
303
0

الإعلام والتسلية

104
114
10%

الأمن والسلامة ولوازم طبية

35
46
31%

المعدات والآليات

87
85
-2%

مواد ومعدات البناء

122
140
15%

المقاولات

357
284
-20%

خدمات الأعمال التجارية

193
265
37%

التسويق والصيرفة والفنادق

1099
1010
-8%

المهن الاستشارية (حرفة)

23
25
9%

خدمات الأعمال الحرفية

192
189
-2%

الإصلاحات للأعمال الحرفية

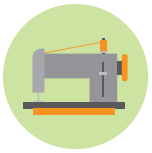

221
275
24%

الحرف البسيطة

849
918
8%

الإجمالي	5250	5463	4%

عدد التراخيص التجارية الفردية الصادرة لأهم الأنشطة خلال عام 2017

تجارة عامة
• 397 •

مطعم
• 276 •

الهدايا والكماليات
• 261 •

الملابس الجاهزة
• 202 •

صالون لتجميل السيدات
• 193 •

حلاقة للرجال
• 136 •

الهواتف
• 161 •

بقاله
• 139 •

المواد الغذائية
• 38 •

مأكولات خفيفة
• 134 •

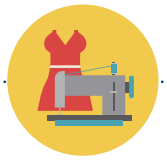

خياط ملابس للسيدات
• 114 •

مقاولات عامة للمباني
• 99 •

غسيل وكوي على البخار
• 79 •

جلب العمالة المنزلية
• 60 •

استيراد وتصدير ووكيل بالعمولة
• 192 •

عدد الرخص الفردية للأنشطة التجارية خلال عام 2017 موزعة حسب المحافظات

العاصمة
حولي
الفروانية
الأحمدي
الجهراء
الإجمالي

الوجبات الغذائية	المنتجات الحيوانية والنباتية	المنسوجات والكماليات	الأثاث والأجهزة	الإعلام والتسلية
137	68	271	63	37
190	67	113	50	31
122	70	157	78	15
188	89	164	78	21
61	44	68	34	10
698	**338**	**773**	**303**	**114**

الأمن والسلامة ولوازم طبية	المعدات والآليات	مواد ومعدات البناء	المقاولات	خدمات الأعمال التجارية
13	59	67	91	37
11	2	18	72	78
8	7	28	55	68
13	16	12	36	38
1	1	15	30	44
46	**85**	**140**	**284**	**265**

التسويق والصيرفة والفنادق	المهن الاستشارية والحرفية	خدمات الأعمال الحرفية	الإصلاحات للأعمال الحرفية	الحرف البسيطة
343	11	61	119	192
276	13	58	34	241
182	1	40	36	181
130	-	18	42	224
79	-	12	44	80
1010	**25**	**189**	**275**	**918**

الإجمالي في عام 2016	1247	1494	995	1015	499	5250
الإجمالي في عام 2017	1569	1254	1048	1069	523	5463
التغير (%)	26	-16	5	5	5	4

عدد المعارض التي تمت إقامتها بواسطة وزارة التجارة والصناعة داخل وخارج الكويت عن عام 2017 مقارنة بعام 2016

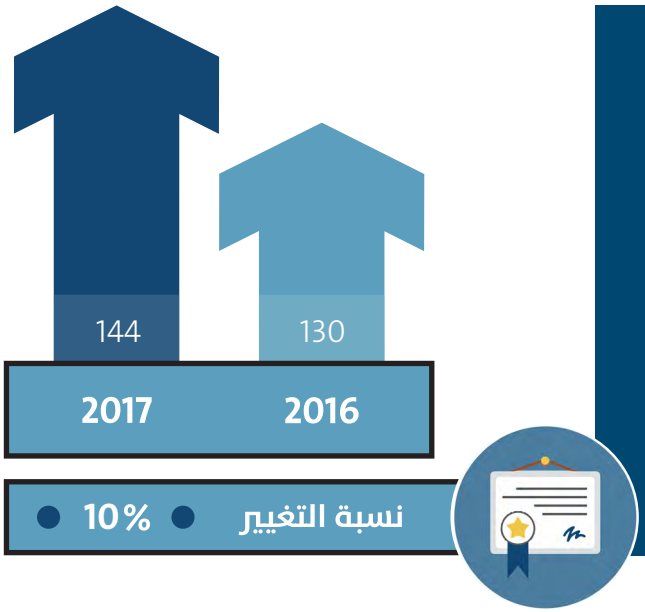

عدد تراخيص الاستيراد العامة الجديدة خلال الفترة (2016-2017)

	الإجمالي	شركات مساهمة	شركات توصية بسيطة	تضامنية	شركات ذ.م.م	تجارة أفراد
2016	1,596	120	46	57	925	448
2017	2,366	130	79	87	1,549	521

عدد تراخيص الاستيراد العام الجديدة والمؤقتة خلال الفترة (2013-2017)

السنة	2013	2014	2015	2016	2017
تراخيص الاستيراد العام (الجديدة والمجددة)	12,103	12,832	11,913	11,371	11,643
تراخيص الاستيراد المؤقت	8,125	7,308	6,431	9,048	9,099

احصائية الوكالات التجارية خلال عام 2017 مقارنة بعام 2016

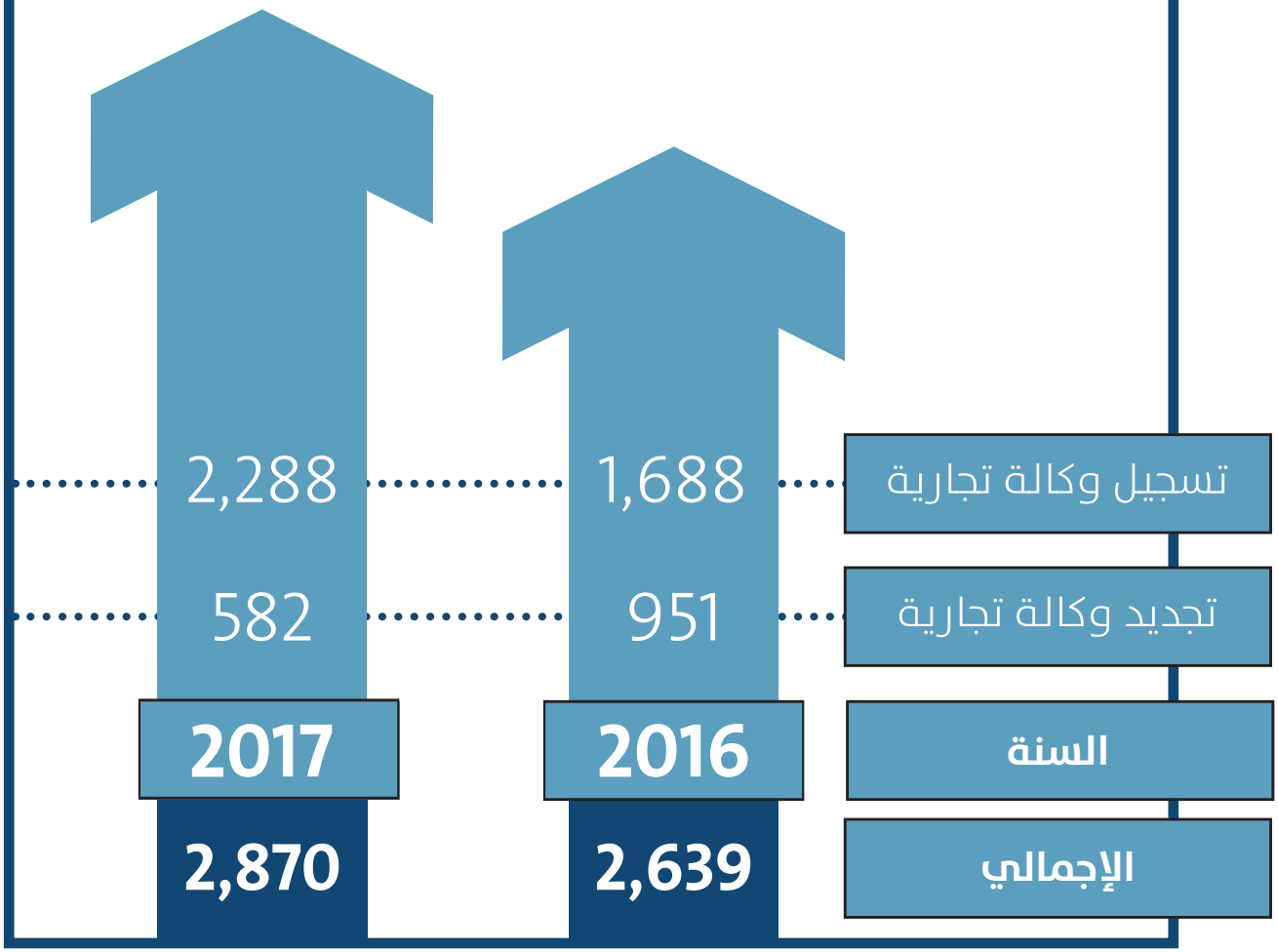

حقك
حماية المستهلك
CONSUMER PROTECTION

إحصائية الرقابة وحماية المستهلك

إحصائية بعدد تراخيص تخفيضات الأسعار والرسوم المسددة عنها خلال العام 2017 مقارنة بالعام 2016

	مبلغ الرسوم (بالدينار الكويتي)	عدد التراخيص
2016	238,930	7678
2017	250,714	8616

إحصائية بأعداد التفتيش والمفتشين لمكافحة غسيل الأموال

• 123 •
الزيارات الميدانية

• 33 •
تكاليف إشعار المراجعة

	أشعار مراجعة زيارة ميدانية للمنشأة	تم الاستقبال
صرافة	43	14
عقار	34	12
معادن وأحجار	54	21
تأمين	-	-
• الإجمالي •	131	47

نسبة الإنجاز

42%

إحصائية بعدد المخالفات وأنواعها وعدد المخالفات التي تمت معالجتها خلال عام 2017

• 707 •

عدم وجود أسعار على البضاعة المعروضة للبيع

• 580 •

غش تجاري

• 194 •

عدم وجود لائحة استبدال واسترجاع

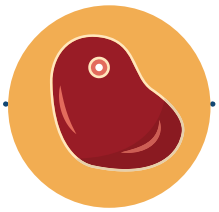

• 201 •

عدم وجود لائحة اللحوم

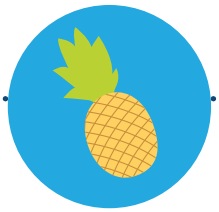

• 193 •

تجزئة الخضار والفواكه

و عدد من المخالفات المتنوعة الأخرى حيث بلغ حيث إجمالي المخالفات المحررة 3141 مخالفة

عدد الطلبات المسجلة ببراءة الاختراع خلال عام 2017

179	طلب إيداع نموذج ورسم صناعي
111	طلب تسجيل نموذج ورسم صناعي
111	طلب نشر نموذج ورسم صناعي

احصائية الشئون القانونية

	عدد القضايا	عدد الجلسات	عدد المناقصات والعقود
2016	625	334	42
2017	572	511	54
نسبة التغيير	-8%	53%	29%

ملخص الحساب الختامي
لوزارة التجارة والصناعة

الإيرادات المقدرة

تفاصيل الإيرادات	تقديرات الميزانية	الفعلي		
د.ك	2018/2017	2018/2017		التغير٪
ايجارات	1,700,000	1,207,357	.....	-41%
السلع والخدمات	11,776,000	9,206,667	.....	-28%
الغرامات	250,000	622,300	.....	60%
إيرادات أخرى	1,620,000	3,073,373	.....	47%
مجموع الإيرادات	15,346,000	14,109,697	.....	-9%

الإيرادات الفعلية

د.ك	2017/2016	2018/2017		التغير٪
ايجارات	682,552	1,207,357	.....	77%
السلع والخدمات	11,088,590	9,206,667	.....	-17%
الغرامات	478,482	622,300	.....	30%
إيرادات أخرى	826,753	3,073,373	.....	272%
مجموع الإيرادات	13,076,377	14,109,697	.....	8%

توزيع الايرادات الفعلية

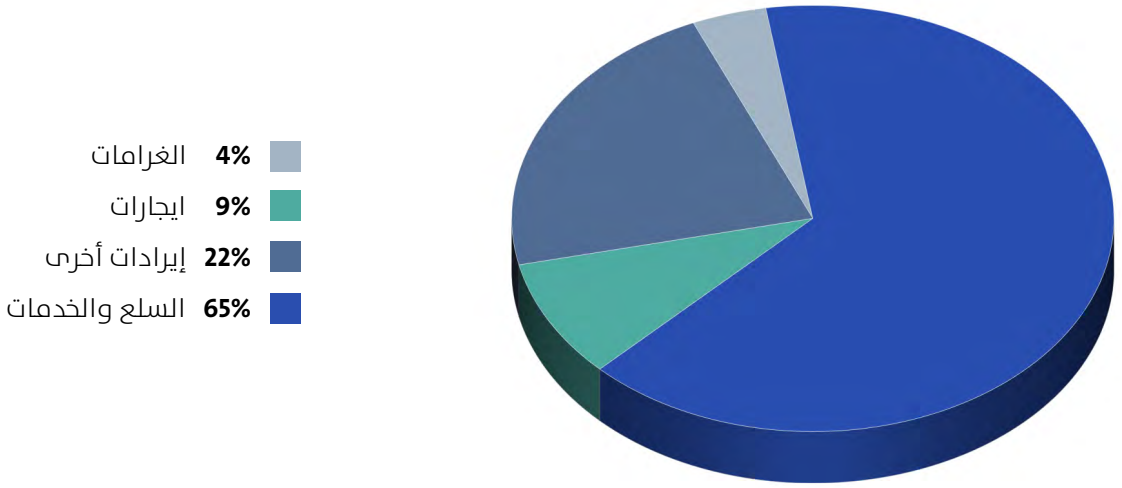

الايرادات الفعلية بالمقارنة مع العام الماضي

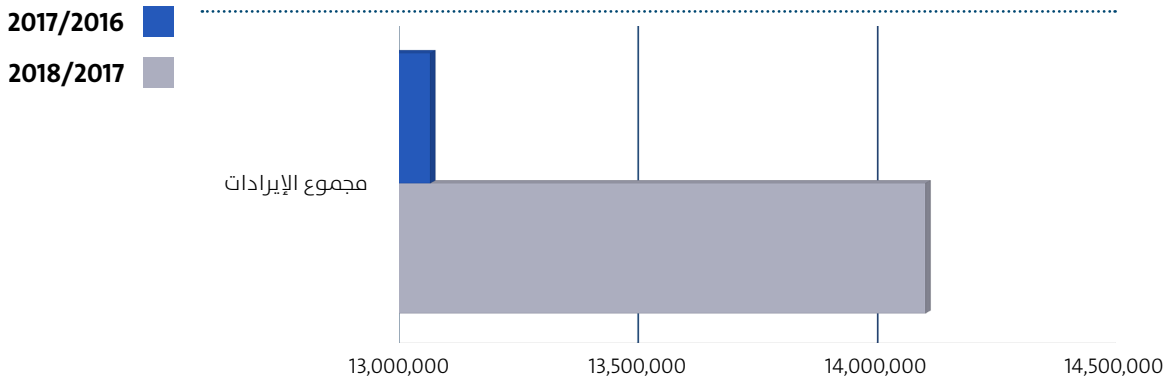

تكللت جهود العاملين في الوزارة بنتائج إيجابية أظهرتها الزيادة الواضحة في الايرادات الفعلية بنسبة 8% عن العام الماضي، وعلى الرغم من أن الوزارة لا تعتبر مركز للإيرادات إلا أن هذه الزيادة إعتمدت بشكل أساسي على تركيز الوزارة على تطبيق القانون ومواصلة جهودها في تحصيل ا لإيرادات الخاصة بايجارات المنطقة الحرة.

أدى تحويل ادارة المنطقة الحرة إلى انخفاض في ايرادات التأجير عن الايرادات المقدرة وكان واضحا إيضا تأثير التخفيض في رسوم تأسيس الشركات حيث انخفضت ايرادات الخدمات على الرغم من الزيادة المضطردة في عدد الرخص، إلا أن هذه الزيادة في الرخص سيكون لها أثر إيجابي على ايرادات رسوم الخدمات في السنوات المقبلة لاثرها في الزيادة الكبيرة للمتعاملين مع الوزارة.

المصروفات المقدرة

تفاصيل المصروفات	تقديرات الميزانية	الفعلي	
د.ك	2018/2017	2018/2017	التغير٪
أجور ورواتب	45,675,000	45,638,068	-0.1%
السلع والخدمات	7,668,000	3,924,736	-49%
الإعانات (التموين)	257,000,000	230,206,864	-10%
مصروفات أخرى	1,808,000	975,501	-46%
مجموع المصروفات	312,151,000	280,745,169	-10%

ا لمصروفات الفعلية

د.ك	2017/2016	2018/2017	التغير٪
أجور ورواتب	41,799,533	45,638,068	9%
السلع والخدمات	1,904,452	3,924,736	106%
الإعانات (التموين)	155,966,325	230,206,864	48%
مصروفات أخرى	835,635	975,501	17%
مجموع المصروفات	200,505,945	280,745,169	40%

توزيع المصروفات الفعلية

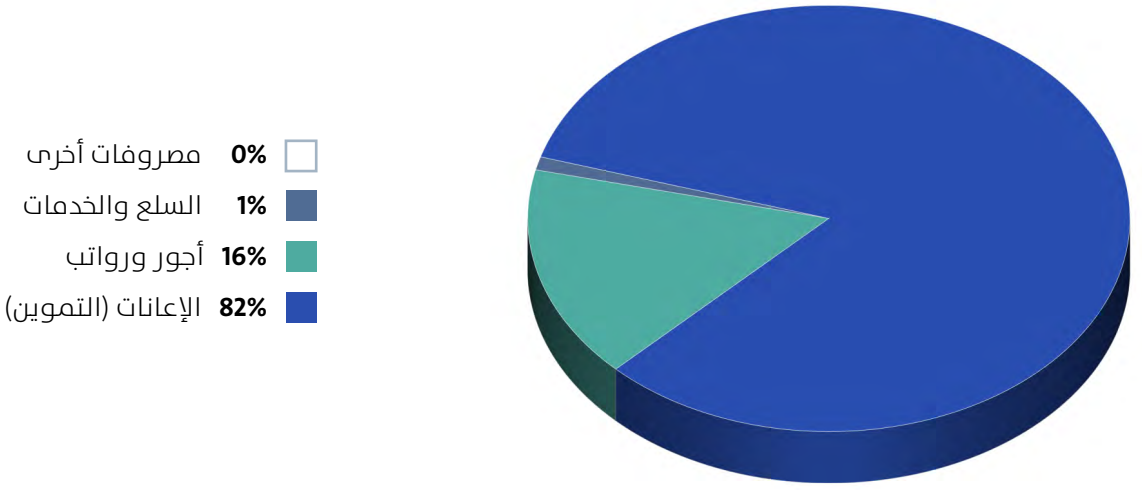

المصروفات الفعلية بالمقارنة مع المصروفات التقديرية

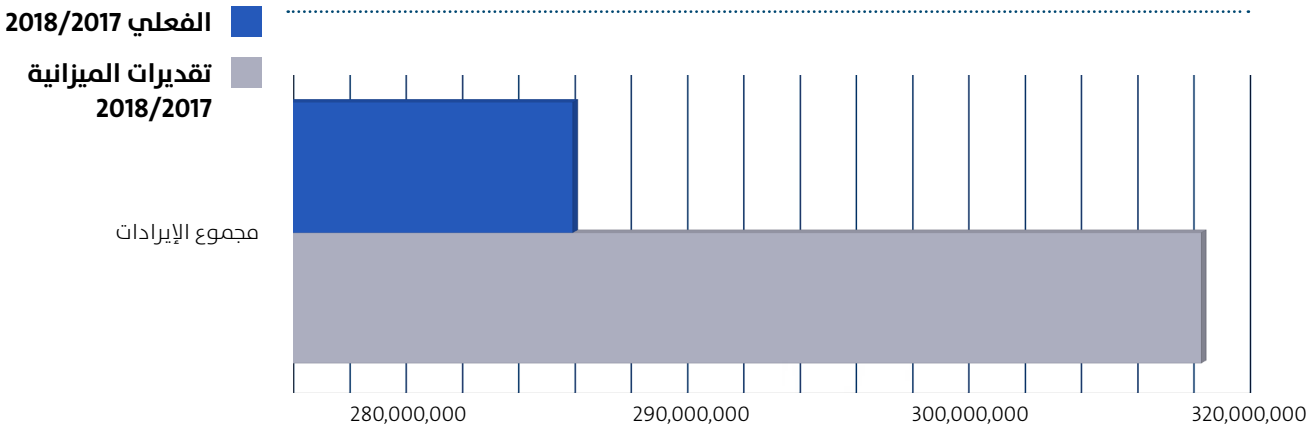

للتوسع في أعمال الوزارة أثر في ارتفاع تقديرات الميزانية، إلا أنه وبجهود العاملين، وبتعاون الجهات الرقابية، وعلى الرغم من زيادة الإيرادات استطاعت الوزارة تخفيض المصروفات الفعلية بالمقارنة بالمصروفات التقديرية. وقد واصلت الإعانات (التموين) باحتلال المركز الاول في توزيع المصروفات على الاقسام الرئيسية، وكان ذلك بفعل إضافة مجموعة من المنتجات في التموين لزيادة الخيارات المطروحة للمواطنين مما كان له أثر بارز في زيادة طلب المواطنين على المنتجات المطروحة في فروع التموين المختلفة.

بيانات الاتصال

المراكز والمحافظات التابعة للرقابة التجارية

المركز
سوق المباركية
العنوان
المباركية-
سوق اللحم والخضار
والاسماك ومنطقة
الاسواق بالمباركية

رقم الهاتف
22428826
الفاكس
22406433

المركز
الدسمة/سالم
الراجحي
العنوان
بجانب جمعية الدسمة

رقم الهاتف
22542171
22532081
22532082
الفاكس
22571546

المركز
المدينة
العنوان
جمعية شرق الدور الثالث
محافظة العاصمة

رقم الهاتف
22463618
22463619
22421028
الفاكس
22440917

المركز
الشويخ
العنوان
بجانب شبرة الخضار

رقم الهاتف
24811492
24810969
99251144
24820281
الفاكس
24816483

المركز
سوق الذهب
العنوان
المباركية مبنى سوق
الذهب للتأكد من مطابقة
الفاتورة مع المصوغات

رقم الهاتف
22436049

المركز
الجابرية
العنوان
بجانب جمعية الجابرية
محافظة حولي

رقم الهاتف
25330511
25341947
25323676
25328792
الفاكس
25328791
25326064

المركز
الفيحاء
العنوان
بجانب جمعية الفيحاء
محافظه العاصمه

رقم الهاتف
22528382
22523063
22519294
22572096

المركز
سوق السمك
العنوان
الشرق- سوق السمك
والخضارو اللحم لمراقبة
السمك والسوق فقط

رقم الهاتف
22437562
الفاكس
22528082

المركز
جابر العلى
العنوان
بجانب جمعية جابر
العلى الرئيسيه قطعه
8 - محافظه الأحمدي

رقم الهاتف
23840012
23840013
23830183
الفاكس
23840014

المركز
الفروانية
العنوان
بجانب جمعية الفروانية
محافظة الفروانية

رقم الهاتف
24745988
24728302
الفاكس
24728304

المركز
جليب الشيوخ
العنوان
بجانب جمعية جليب
الشيوخ محافظة الفروانية

رقم الهاتف
24340775
24337799
24349919
الفاكس
24332671

المركز
العاصمة
العنوان
مدير المركز - بدالة برج
التحرير

رقم الهاتف
22464022
الفاكس
22464033

المركز
العاصمة
العنوان
كاونتر(10) بدالة برج التحرير

رقم الهاتف
5403

المركز
العاصمة
العنوان
كاونتر(1) بدالة برج التحرير

رقم الهاتف
5401

المركز
الفحيحيل
العنوان
بجانب جمعية الفحيحيل

رقم الهاتف
23915460
23916290
23923948
الفاكس
223912203

المركز
الجهراء
العنوان
بجانب جمعية الجهراء

رقم الهاتف
24554527
24551128
الفاكس
24550655

المركز
السالمية
العنوان
بجانب جمعية السالمية

رقم الهاتف
25737040
25713164
25720252
الفاكس
25726068

المركز
العاصمة
العنوان
بدالة برج التحرير

رقم الهاتف
888123

المركز
مبارك الكبير
العنوان
بجانب جمعية جابر العلى

رقم الهاتف
25422682
25422683
الفاكس
25422684

المركز
جابر العلى
العنوان
بجانب جمعية جابر
العلى الرئيسيه قطعه
8 - محافظه الأحمدي

رقم الهاتف
23840012
23840013
23830183
الفاكس
23840014

المركز
الصليبخات
العنوان
بجانب جمعية الصليبخيات

رقم الهاتف
24879348
24874370
الفاكس
24871981

المركز
العاصمة
العنوان
كاونتر(2،3)بدالة برج التحرير

رقم الهاتف
5402

المركز
الصباحية
العنوان
بجانب جمعية الصباحية

رقم الهاتف
23624032
23627206
الفاكس
23627509

المركز
العاصمة
العنوان
رئيس المركز-بدالة برج التحرير

رقم الهاتف
22464016
الفاكس
22464021

فروع التموين التابعة للجمعيات التعاونية

المركز
الرحاب و أشبيلية
العنوان
فرع التموين
رقم الهاتف
24340335
الفاكس
24340339

المركز
النزهة
العنوان
فرع التموين
رقم الهاتف
25206172 /26
الفاكس
22547570

المركز
الدسمة و بنيدالقار
العنوان
فرع التموين
رقم الهاتف
22533055
الفاكس
22520721

المركز
الشعب
العنوان
فرع التموين
رقم الهاتف
22617155 (239)
الفاكس
22617658

المركز
كيفان
العنوان
فرع التموين
رقم الهاتف
24815100
الفاكس
24815022

المركز
خيطان
العنوان
فرع التموين
رقم الهاتف
24723159
الفاكس
24741509

المركز
الخالدية
العنوان
فرع التموين
رقم الهاتف
24822909
الفاكس
24811908

المركز
مشرف
العنوان
فرع التموين
رقم الهاتف
25390704
الفاكس
25389376

المركز
الفراوانية
العنوان
فرع التموين
رقم الهاتف
27802772
الفاكس
24769656

المركز
العديلية
العنوان
فرع التموين
رقم الهاتف
22547081
الفاكس
22529264

المركز
الدعية
العنوان
فرع التموين
رقم الهاتف
25510268
الفاكس
22521183

المركز
الشامية و الشويخ
العنوان
فرع التموين
رقم الهاتف
24842060 - 121
الفاكس
24832940

المركز
بيان
العنوان
فرع التموين
رقم الهاتف
25382108
الفاكس
25382101

المركز
الروضة و حولي
العنوان
فرع التموين
رقم الهاتف
22527240
الفاكس
22521398

المركز
قرطبة
العنوان
فرع التموين
رقم الهاتف
25327693
الفاكس
25327695

المركز
الرميثية
العنوان
فرع التموين
رقم الهاتف
173/2822221
الفاكس
25631406

المركز
الصليبية
العنوان
فرع التموين
رقم الهاتف
24671608
الفاكس
24679944

المركز
سلوى
العنوان
فرع التموين
رقم الهاتف
25632895 (110)
الفاكس
25632895

المركز
العارضية
العنوان
فرع التموين
رقم الهاتف
24885872
الفاكس
24895002

المركز
السرة
العنوان
فرع التموين
رقم الهاتف
25339815
الفاكس
25339815

المركز
القادسية
العنوان
فرع التموين

رقم الهاتف
22513215
الفاكس
22546846

المركز
السالمية
العنوان
فرع التموين

رقم الهاتف
25715104
الفاكس
25755687

المركز
العمرية و الرابية
العنوان
فرع التموين

رقم الهاتف
24766225
الفاكس
24740657

المركز
الصليبيخات والدوحة
العنوان
فرع التموين

رقم الهاتف
24871976
الفاكس
24879057

المركز
الصباحية
العنوان
فرع التموين

رقم الهاتف
23620500
الفاكس
23617436

المركز
النسيم
العنوان
فرع التموين

رقم الهاتف
24551127
الفاكس
24559140

المركز
جابر العلي
العنوان
فرع التموين

رقم الهاتف
23840882
الفاكس
23830600

المركز
الفنطاس
العنوان
فرع التموين

رقم الهاتف
23903841
الفاكس
23901512

المركز
الجهراء
العنوان
فرع التموين

رقم الهاتف
24572130
الفاكس
24572129

المركز
صباح الناصر
العنوان
فرع التموين

رقم الهاتف
24887923 /4
الفاكس
24887923

المركز
شرق
العنوان
فرع التموين

رقم الهاتف
22413950 (113)
الفاكس
22450542

المركز
الظهر
العنوان
فرع التموين

رقم الهاتف
23830944 (108)
الفاكس
23839928

المركز
الأندلس و الرقعي
العنوان
فرع التموين

رقم الهاتف
24808594
الفاكس
25393156

المركز
عبدالله السالم و المنصورية
العنوان
فرع التموين
رقم الهاتف
25154072
الفاكس
22521038

المركز
القرين
العنوان
فرع التموين

رقم الهاتف
25427268
الفاكس
25421442

المركز
جليب الشيوخ
العنوان
فرع التموين

رقم الهاتف
24340581 /124
الفاكس
24337817

المركز
الفيحاء
العنوان
فرع التموين

رقم الهاتف
22548605
الفاكس
22542928

المركز
هدية
العنوان
فرع التموين

رقم الهاتف
23940563
الفاكس
23946582

المركز
اليرموك
العنوان
فرع التموين

رقم الهاتف
2802525
الفاكس
25336449

المركز
الرقة
العنوان
فرع التموين

رقم الهاتف
23941908
الفاكس
23941908

المركز
الفحيحيل
العنوان
فرع التموين

رقم الهاتف
23914337
الفاكس
23925287

المركز
الأحمدي
العنوان
فرع التموين

رقم الهاتف
23985513
الفاكس
23989817

المركز
الفردوس
العنوان
فرع التموين

رقم الهاتف
24892544
24890011
الفاكس
24894149

المركز
صباح السالم
العنوان
فرع التموين

رقم الهاتف
25524549
25519728
25515038
الفاكس
25521703

المركز
الجابرية
العنوان
فرع التموين

رقم الهاتف
25330656 (34/29)

مراكز الوزارة العاملة باصدار البطاقة التموينية

المركز
الجهراء
المناطق التي يخدمها المركز
الجهراء القديمة – القصر – الواحة – العيون – النسيم – النعيم – تيماء – جنوب الجهراء

رقم الهاتف
24550655
24554683
24551128

المركز
الفروانية
المناطق التي يخدمها المركز
خيطان – العمرية – الرابية – الفروانية – الرحاب – السلام – حطين – الشهداء - الصديق

رقم الهاتف
24728301
24728305

المركز
الفحيحيل
المناطق التي يخدمها المركز
الفحيحيل – المنقف – (الوفرة + الزور) – (الفنطاس + العقيلة) – (أبوحليفة + المهبولة)

رقم الهاتف
23916290
23912203

المركز
الصليبيخات
المناطق التي يخدمها المركز
الصليبيخات – الدوحة – الصليبية – الأندلس – الرقعي – القيروان (جنوب الدوحة)

رقم الهاتف
24874370
24879348
24871981

المركز
السالمية
المناطق التي يخدمها المركز
الرميثية – سلوى – السالمية – المسيلة و البدع

رقم الهاتف
25726068
25737040
25731164

المركز
الجابرية
المناطق التي يخدمها المركز
الجابرية – السرة – الروضة – بيان – مشرف – حولي – مبارك العبدالله (غرب مشرف)

رقم الهاتف
25341947
25330511
25326064

المركز
الجابرية
العنوان
الجابرية – السرة – الروضة – بيان – مشرف – حولي – مبارك العبدالله (غرب مشرف)

رقم الهاتف
25341947
25330511
25326064

المركز
الدسمة
المناطق التي يخدمها المركز
الدسمة – بنيدالقار – الشعب – الدعية – شرق – الصوابر – القادسية – ضاحية عبدالله السالم - المنصورية

رقم الهاتف
22542171
22532081
22571546

المركز
الفيحاء
المناطق التي يخدمها المركز
الفيحاء – الخالدية – كيفان – العديلية – الشامية – الشويخ الصناعية – غرناطة – النزهة – قرطبة - اليرموك

رقم الهاتف
22528382
22570327
22574813

المركز
القرين
العنوان
القرين –ضاحية صباح السالم

رقم الهاتف
25422683

المركز
علي صباح السالم
العنوان
علي صباح السالم (ام الهيمان)

رقم الهاتف
232289675

المركز
العاصمة
العنوان
بدالة برج التحرير - كاونتر(10)

رقم الهاتف
5403

المركز
جليب الشيوخ
المناطق التي يخدمها المركز
الفردوس – العارضية – جليب الشيوخ – ضاحية صباح الناصر – عبدالله المبارك (غرب الجليب)

رقم الهاتف
24337799
24349919

المركز
الصباحية
العنوان
الصباحية الأحمدي فهد الأحمد

رقم الهاتف
23624032

المركز
العاصمة
العنوان
بدالة برج التحرير

رقم الهاتف
888123

المركز
العاصمة
العنوان
بدالة برج التحرير كاونتر (2،3)

رقم الهاتف
5402

المركز
العاصمة
العنوان
بدالة برج التحرير
مدير المركز

رقم الهاتف
22464022
الفاكس
22464033

المركز
العاصمة
العنوان
بدالة برج التحرير كاونتر(1)

رقم الهاتف
5401

المركز
جابر العلي العنوان جابر العلي الرقة هدية - الظهر

رقم الهاتف
3/ 4/ 23840012

المركز
العاصمة
العنوان
بدالة برج التحرير
رئيس المركز

رقم الهاتف
22464016
الفاكس
22464021

مراكز الوزارة لمراقبة التراخيص

المركز
مراقبة تراخيص
محافظة العاصمة
العنوان
المنصورية بجانب
جمعية ضاحية
عبدالله السالم
والمنصورية التعاونية

رقم الهاتف
22510380
22510382
22510381
22530460
الفاكس
22573943

المركز
مراقبة تراخيص
محافظة حولى
العنوان
حولى /
تقاطع شارع تونس
مع شارع بيروت /
خلف جمعية الروضة
وحولى

رقم الهاتف
22619752
22619744
22619741
الفاكس
22627929

المركز
مراقبة التراخيص
لمحافظتى الاحمدى
ومبارك الكبير
العنوان
الظهر / بجانب
جمعية الظهر
التعاونية قطعة 1

رقم الهاتف
23804237
23830625
الفاكس
23840238

المركز
مراقبة التراخيص
لمحافظة الجهراء
العنوان
الجهراء (الحكومة مول)
داخل مقسم الجهراء

رقم الهاتف
24565903 : 915- 918- 906

المركز
الحكومة مول
العنوان
برج التحرير

رقم الهاتف
22464022
22464016
الفاكس
22464033

المركز
مراقبة التراخيص
لمحافظة الجهراء
العنوان
الجهراء- العيون بجانب
جمعية العيون التعاونية

رقم الهاتف
24559824
24559835
24575202
24575207
الفاكس
24570127

المركز
مراقبة التراخيص جابر العلي
العنوان
جابر العلي
(الحكومة مول)
داخل مقسم جابر العلي

رقم الهاتف
24565910

المركز
مراقبة تراخيص
محافظة الفروانية
العنوان
خيطان / خلف سينما غرناطة
بجانب بيت التمويل الكويتى

رقم الهاتف
24729780
24729781
24735585
الفاكس
24735705

وسائل التواصل مع وزارة التجارة والصناعة

بدالة الوزارة
22480000

وزارة التجارة والصناعة
@mociq8

الخط الساخن
135

YouTube:
mociq8

صندوق البريد
Safat 2944

وزارة التجارة والصناعة
@mociq8
حماية المستهلك
@CPD_kw

المواقع الإلكترونية التابعة لوزارة التجارة والصناعة

الموقع الإلكتروني لوزارة التجارة
www.moci.gov.kw

الموقع الإلكتروني لمركز الكويت للأعمال
www.kbc.gov.kw

موقع تسجيل العلامة التجارية
www.ifta.gov.kw

التواصل مع قيادات الوزارة

وزير التجارة و الصناعة
k.alroudan@moci.gov.kw

وكيل الوزارة
drk@moci.gov.kw

الوكيل المساعد للشئون القانونية
dr.aljallal@moci.gov.kw

الوكيل المساعد لشئون الشركات والتراخيص التجارية
ahmad.alfaris@moci.gov.kw

الوكيل المساعد للشئون الفنية و تنمية التجارة
m.alenezi@moci.gov.kw

الوكيل المساعد لشئون الدعم الفني والتخطيط
dr.alowaisi@moci.gov.kw

الوكيل المساعد لشئون المنظمات العالمية و التجارة الخارجية
nimeralsabah@moci.gov.kw

الوكيل المساعد للشئون المالية و الإدارية
y.alhosseiny@moci.gov.kw

الوكيل المساعد لشئون الرقابة و حماية المستهلك
eid.alrasheedi@moci.gov.kw

وزارة التجارة والصناعة
Ministry of Commerce and Industry